

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٠١**

الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

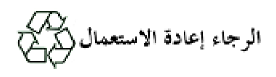
نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد جانغ يسي
	فرنسا	السيد آرو
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين


09-55729 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، البرازيل، باكستان، بنغلاديش، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، السودان، السويد، سويسرا، جمهورية فترويلا البوليفارية، كوبا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند، المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2009/531، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى معالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية في السلطة الفلسطينية، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة السيد المالكي إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد المالكي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة معالي السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد المحمصاني لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من السيد بول باجي، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد بول باجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد باجي لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): منذ قدم المنسق الخاص سيري آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6190)، استمرت الجهود السياسية الرامية إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، لكن لم يتحقق أي تقدم كبير على الأرض، ووقعت بعض التطورات المثيرة للقلق.

في ٢١ أيلول/سبتمبر، وخلال أول لقاء وجها لوجه بين الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني منذ عام ٢٠٠٨، حث الرئيس أوباما الطرفين على الوفاء بمسؤولياتهما وتعهد شخصيا بمساعدتهما في استئناف المفاوضات. وشدد أمام الجمعية العامة على عدم شرعية استمرار بناء المستوطنات، والمعاناة التي يسببها الصراع المستمر للمدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأوضح بالتفصيل هدفه الرامي إلى بدء المحادثات على جناح السرعة، بدون شروط مسبقة، بشأن القضايا الأساسية الخاصة بأمن الإسرائيليين والفلسطينيين والحدود واللاجئين والقدس.

واجتمعت المجموعة الرباعية يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر وأيدت جهود الرئيس أوباما لاستئناف المفاوضات، مشددة على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم. كما أكدت المجموعة الرباعية مجددا على دعوتها الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق – وبخاصة بالنسبة لإسرائيل التزامها بتجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي، والامتناع عن اتخاذ إجراءات استفزازية في القدس الشرقية، وبالنسبة للسلطة الفلسطينية التزامها ببذل قصارى جهدها لتحسين بسط القانون والنظام ومكافحة التطرف وإنهاء التحريض.

وأعربت كلتا المجموعة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة، التي اجتمعت في ٢٢ أيلول/سبتمبر، عن دعمهما لخطة السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في ظرف ٢٤ شهرا. ولاحظ أعضاء لجنة الاتصال المخصصة أن جهود الإصلاح الفعالة التي تبذلها السلطة الفلسطينية والحوافز المالية الذي يقوم بتمويلها المانحون كانت الدوافع الأساسية إلى تحقيق النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. واستكملت هذه الجهود بتخفيف الحكومة الإسرائيلية لبعض القيود المفروضة على تنقل السلع والسكان داخل الضفة الغربية.

وعاد مبعوث الولايات المتحدة ميتشل من المنطقة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع الآن أن تعقد في واشنطن في الأيام المقبلة المزيد من المناقشات بين محاوري الولايات المتحدة والإسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك،

وحتى مع التصميم الكامل ودعم المجتمع الدولي لتحقيق الهدف القائم على وجود الدولتين، فإن العنصر الأساسي هو توفر الإرادة السياسية من الطرفين للوفاء بالتزاماتهما والتفاوض لإنهاء الصراع.

وبينما عاد الطرفان من نيويورك، ازدادت التوترات على أرض الواقع. ووقع عدد من الحوادث في القدس الشرقية وتركزت حول الحرم الشريف/جبل الهيكل. وبدأت الاشتباكات في ٢٧ أيلول/سبتمبر بين الشرطة الإسرائيلية والمصلين المسلمين في المسجد الأقصى. وفيما بعد أدى انتشار الشائعات وجو عدم الثقة إلى المزيد من المجابهات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية خلال عطلة عيد الخيم اليهودية، عندما كان عشرات الآلاف من المصلين اليهود يتواجدون في مدينة القدس القديمة.

ومنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر، فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا جديدة على المصلين والسياح الذين يدخلون المجمع بعد أن تمركز مئات الآلاف من الأشخاص المرتبطين بالحركة الإسلامية لشمال إسرائيل داخل الموقع، مدعين أن الجماعات اليهودية المتطرفة كانت تنوي تغيير الوضع الراهن في المجمع. والسلطات الإسرائيلية أنكرت بشدة هذه الشائعات. ولكن الاتهامات المريرة من كلا الجانبين تؤكد على هوة عدم الثقة القائمة.

وكانت المملكة الأردنية الهاشمية نشطة في التفاوض بين السلطات الإسرائيلية وأعضاء الحركة الإسلامية من أجل التوصل إلى نهاية منظمة للمواجهة، وقام المبعوث الخاص سيري بزيارة المجمع وكان على اتصال وثيق بالطرفين لحثهما على التزام الهدوء. وفي يوم السبت، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، رفعت القيود التي فرضت في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

إن مركز المدينة القديمة والمواقع الدينية داخلها قضايا بالغة الحساسية ولا يمكن تسويتها بشكل كامل إلا في مفاوضات الوضع النهائي. وحتى ذلك الحين، فإن النداءات المتكررة التي وجهتها المجموعة الرباعية إلى إسرائيل من أجل الامتناع عن اتخاذ إجراءات استفزازية في القدس الشرقية وإلى السلطة الفلسطينية من أجل الامتناع عن التحريض تبقى أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وما زال الأمين العام يناشد جميع الجوانب التحلي بضبط النفس.

ولئن كانت الأزمة الآنية قد انقشعت، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق حيال الحالة العامة في القدس الشرقية واحتمال تجدد التوترات. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نفذت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدم مبنيين فلسطينيين في منطقة بيت حنينا في القدس الشرقية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وضع حجر الأساس للمزيد من توسيع مستوطنة نوف صهيون في قلب حي جبل المكبر الفلسطيني في القدس الشرقية. والنشاط الاستيطاني غير قانوني ويؤدي إلى تقويض جهود جميع من يسعون سعيا جديا لإحلال السلام.

وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ما زالت مستويات العنف ثابتة خلال الفترة المشمولة بأحدث تقرير. وإجمالا، قتل فلسطينيان وأصيب بجراح ١٠٥ فلسطينيين و ٣٥ إسرائيليا. ووقعت حوادث خطيرة في نقطة تفتيش قلنديا، حيث أصيب عدة فلسطينيين بجراح؛ وفي نقطة تفتيش حوسان، حيث قتل فلسطيني بإطلاق الرصاص؛ وفي نقطة تفتيش شعفاط بالقرب من القدس، حيث طعن شاب فلسطيني أحد أفراد شرطة الحدود الإسرائيلية. وسُجل وقوع ٢٣ حادثا للعنف وشملت اعتداء المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسجلت ٧ حوادث لاعتداء الفلسطينيين على المستوطنين.

واعتبارا من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كان هناك ٥٩٢ حاجزا أمام التنقل في الضفة الغربية، وهو عدد أقل من عددها الذي بلغ ٦١٨ حاجزا في آب/أغسطس. ومن ضمن حواجز الإغلاق البالغ عددها ١٠٠ التي أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها ستزيلها فورا قبل الإحاطة الإعلامية التي قدمت الشهر الماضي، تمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من التأكيد على إزالة ٣٥ حاجزا من الحواجز الـ ١٠٠ وما زال ٢٢ حاجزا قائما. ولم تُسجل الحواجز الـ ٤٣ المتبقية في قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وإضافة إلى هذه التطورات، زادت حدة التوترات فيما بين الفلسطينيين في أعقاب إرجاء النظر من جانب مجلس حقوق الإنسان في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة التي تولى رئاستها القاضي ريتشارد غولدستون، وقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وأدى الإرجاء إلى انتقاد حاد بين مجموعة واسعة من المؤسسات والفصائل الفلسطينية والجمهور، وشمل السكان المتضررين والمنظمات في المنطقة؛ وإلى تحريض شديد على الرئيس عباس من جانب قادة حماس؛ وإلى مظاهرات عامة تعبيرا عن الشعور بالاستياء. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أشار الرئيس عباس إلى أنه أصدر تعليمات بالسعي لعقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن التقرير، ومن المقرر الآن عقد تلك الدورة في يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ويذكر الأعضاء أنه، في بداية عام ٢٠٠٩، قام الأمين العام بزيارة إلى غزة وجنوب إسرائيل على السواء للمساعدة على إنهاء القتال ولإبداء مواساته وشعوره بالقلق للوفيات والإصابات التي لحقت بالعديد من الأشخاص خلال الصراع في غزة وحولها. وكان الأمين العام وما زال متأثرا بشكل عميق للخسائر الفادحة في الأرواح وتدمير مدينة غزة ومعاناتها، فضلا عن تأثره بمحنة المدنيين في جنوب إسرائيل الذي ظلوا عرضة لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بصورة عشوائية ولفترة أطول مما ينبغي.

ويرى الأمين العام أنه يلزم كفالة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي ولا بد من حماية المدنيين في جميع الحالات والظروف. وكما قال في خطابه للجمعية العامة، حيثما تنشأ الصراعات ينبغي أن يعقبها تحقيق العدالة والإخضاع للمساءلة. ووفقا لذلك، أيد الأمين العام منذ البداية أعمال بعثة تقصي الحقائق.

إن التقرير يقدم عددا من التوصيات لضمان إخضاع المسؤولين للمساءلة وتعويض الضحايا. وهو يدعو حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيقات مستقلة في العديد من الادعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان خلال النزاع بشأن غزة. وهو يدعو بشكل مماثل حماس – السلطة ذات الصلة في غزة – إلى بدء إجراءات حقيقية وفعالة في الادعاءات العديدة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الواقعة تحت سيطرة حماس، ويدعو التقرير الجماعات المسلحة الفلسطينية إلى التعهد باحترام القانون الإنساني الدولي بالتخلي عن شن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين.

وكما قال الأمين العام مرارا وتكرارا، إن السلام والعدالة وجهان لعملة واحدة. والأمين العام يدعو جميع الأطراف إلى إجراء تحقيقات محلية موثوقة في إدارة الصراع وبدون تأخير. ويحدوه الأمل في أن تتخذ تلك الخطوات أينما كانت هناك ادعاءات موثوقة بوقوع اعتداءات على حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

إن الحالة العامة في غزة، وبخاصة استمرار سياسة الإغلاق، ما زالت غير مستدامة وغير مقبولة. ويتضمن

القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) عناصر لاتخاذ إجراء استراتيجي أكبر وقائم على المبادئ، ولكن العناصر الرئيسية لم يتم الوفاء بها بعد. ولا يمكن أن تترك الحالة في غزة لتزداد تدهورا وتطورا.

وبعد عدة أشهر من الهدوء النسبي، هناك زيادة تبعث على القلق في أعمال العنف بين غزة وإسرائيل في الفترة المشمولة بالتقرير، مع إطلاق ١٢ قذيفة من غزة على إسرائيل، بما في ذلك سبع قذائف في يوم واحد في ٢٨ أيلول/سبتمبر، فضلا عن تسع عمليات توغل إسرائيلية و ١٢ غارة جوية. والأمر الأساسي ليس إعادة الهدوء فحسب، بل تدعيمه. وقتل سبعة فلسطينيين، بمن فيهم مدنيان، وجرح ١٥ آخرين، بمن فيهم ثلاثة أطفال، في هذه الحوادث. ونحن ما زلنا نشعر بالقلق حيال التقارير التي تفيد بتهريب الأسلحة إلى غزة فضلا عن الإغلاق المستمر للقطاع.

و لم يُسمح بخروج أي صادرات من غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما زالت المواد الغذائية واللوازم الصحية تشكل القسم الأكبر من الواردات. وقد أعرب الأمين العام خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء نتانياهو في الشهر الماضي عن خيبة أمله إزاء عدم موافقة إسرائيل، برغم المناقشات المكثفة، على مقترحات الأمم المتحدة للإنعاش في غزة والتي تشمل المدارس والمستوصفات والمساكن، والتي تحظى بدعم قوي من المجموعة الرباعية ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وقدم رئيس الوزراء إلى الأمين العام تأكيده الشخصي بأنه سيعيد بحث المسألة، والمنسق الخاص سيري يواصل اتصالاته مع السلطات الإسرائيلية.

على الرغم من تبادل الاتهامات المستمر بين الفصائل الفلسطينية، تواصل مصر جهودها المكثفة لكفالة موافقة جميع الفصائل على المقترحات الخاصة بتجاوز الانقسام الفلسطيني وإجراء انتخابات في النصف الأول من عام ٢٠١٠. ونواصل دعم جهود إعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية على النحو الذي تطالب به المجموعة الرباعية.

أفرجت إسرائيل عن ٢٠ محتجزة فلسطينية في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن قدمت حماس، عبر وسيط ألماني، مقطع فيديو يظهر فيه العريف الإسرائيلي جلعاد شليط حيا وبصحة جيدة. ونحن نرحب بهذه التطورات بكل تأكيد.

وما زلنا نؤكد على ضرورة النظر إلى الجهود المبذولة على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني في السياق الأوسع للسلام العربي - الإسرائيلي الشامل. وعلى الأرض، كانت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي هناك. واجتمع نائب وزير الخارجية السوري فيصل مقداد مع مسؤولين كبار من الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة، عقب المناقشة العامة للجمعية العامة. وبعد زيارة الرئيس الأسد للمملكة العربية السعودية في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وصل العاهل السعودي الملك عبد الله إلى سوريا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء محادثات قمة استغرقت يومين مع الرئيس الأسد، وذلك في زيارة هامة للمنطقة.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى التطورات في لبنان. في ١٦ أيلول/سبتمبر، أعاد الرئيس اللبناني ميشال سليمان تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية سعد الحريري برئاسة الوزارة. ويعكف السيد الحريري منذ ذلك الحين على إجراء مشاورات مكثفة مع جميع الفصائل البرلمانية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل مجلس الوزراء الجديد وبرنامجه.

وما زلنا نعتقد أن التشكيل المبكر لحكومة تحظى بدعم الجميع أمر حاسم الأهمية لتمكين البلد من مواجهة لتحديات هامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ثمانية أشخاص عندما انفجرت قنبلة صاروخية في حي جبل محسن في طرابلس. كما انفجرت قنبلة يدوية في حي آخر من أحياء المدينة. وبينما جرى احتواء هذه الحوادث، فإنها تشكل اختبارا مستمرا لاستقرار لبنان. وأدى اكتشاف قطع أثرية إلى مزيد من التأخير في جهود إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين. والأمين العام لا يزال يأمل في استئناف العمل في إعادة بناء نهر البارد بدون مزيد من التأخير.

ما زالت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بصفة عامة. وفي مساء يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقع انفجار في مبنى سكني في قرية طير فلسية الواقعة جنوب نهر الليطاني مباشرة. ولم يتضح سبب الحادث وملابساته بشكل كامل بعد. وإذا كان الحادث قد وقع نتيجة انفجار صاروخ أو ذخيرة، فإن ذلك سيكون انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتجري قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، تحقيقا في الحادث، ولا يزال التحقيق مستمرا. وتواصل قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية القيام بأنشطة عملياتية مكثفة في المناطق الحساسة التي يمكن إطلاق صواريخ منها. والانتهاكات الجوية الإسرائيلية مستمرة بصورة يومية.

تتواصل الجهود الرامية إلى استئناف المسار السياسي وهي تحظى بدعمنا الكامل. غير أن نمط الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط خلال الشهر المنقضي يمثل تذكرة قوية بأنه بدون أفق سياسي ذي مصداقية، بما في ذلك تقديم التزامات ورصدها والالتزام بها على الأرض وإجراء مساءلة عندما تنتهك الالتزامات، فإن قوى العنف والتوتر والتطرف على الجانبين ستستمر في ملء الفراغ.

ومن المهم بشكل حيوي الآن أكثر من أي وقت مضى إكساب العمل السياسي طابع المصداقية وعدم السماح لمن يحاولون تقويض العمل السياسي، من خلال تغيير الحقائق على الأرض أو اللجوء إلى العنف، بتحديد جدول الأعمال. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط من خلال مفاوضات مبنية على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و١٨٥٠ (٢٠٠٨) والاتفاقات السابقة وإطار عمل مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

نعتقد أن تقديم دعم قوي من جانب طرف ثالث سيساعد الأطراف، وأن الهدف النهائي المتمثل في إقامة دولتين، على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وحل جميع المسائل الأساسية، يمكن، بل يجب، أن يتحقق بسرعة وعلى نحو هادف. وإذا لم نمض قدما بحزم نحو حل الدولتين، فقد نعود إلى المزيد من العنف والمعاناة وفقدان الأمل. وسيكون من الصعب جدا إحياء ذلك الأمل إذا تبدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بضرورة ألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع نصوصها المطبوعة، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية.

السيد المالكي (فلسطين): في البداية، أود سيدي الرئيس أن أتقدم باسم فلسطين بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأؤكد لكم ثقتنا التامة في قيادتكم الرشيدة والقديرة لعملنا الهام اليوم، ولعمل المجلس خلال الشهر الجاري.

في هذا الصدد، أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا البالغ لوفد الجماهيرية العربية الليبية على جهوده الرامية إلى تسريع نظر مجلس الأمن في الوضع المتأزم والخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة فيما يتعلق بالنتائج المثيرة للقلق التي توصلت إليها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة. كما أتقدم بالشكر إلى المجموعة العربية ومجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز لتأييدها لهذه المبادرة لمطالبة مجلس الأمن بالنظر بجدية في هذه القضية الخطيرة، وذلك تمشياً مع مسؤولياته بموجب الميثاق.

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الهامة اليوم. إنه لمن دواعي الأسف أن جميع التقييمات التي أجريت مؤخرا تدل على خطورة الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة على كل الجبهات. إن الآثار السلبية الناجمة عن استمرار إسرائيل في عدم الامتثال لأحكام القانون الدولي وتعزيز الظروف الملائمة لاستئناف عملية السلام ينبغي أن تزيد من قلق المجتمع الدولي.

إننا نعبر عن أسفنا لأنه، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الإدارة الأمريكية وأعضاء المجموعة الرباعية ودول المنطقة وغيرها من الأطراف المعنية، لم يُحرز أي تقدم حقيقي نحو تحقيق السلام، وعلى وجه التحديد، في اتجاه معالجة القضايا الرئيسية ذات الاهتمام، وفي مقدمتها حملة الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، وكذلك الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة نتيجة للعدوان العسكري الإسرائيلي والحصار الذي لا تزال تفرضه إسرائيل على القطاع. ولا يزال تعنت إسرائيل وتحديها للإرادة الدولية يعرض احتمالات تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط للخطر.

نحن عند منعطف حاسم، وهناك حاجة ماسة للتعامل مع دعوات المطالبة بالقيام بعمل يتسم بالمسؤولية ولتحقيق المساءلة والعدالة. وفي هذا الصدد، فإن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة، المعروف أيضاً باسم تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) يشكل صيحة تنبيه أخرى للمجتمع الدولي لا يمكن تجاهلها. وفي الوقت نفسه، فإن الوضع المتفجر في القدس الشرقية المحتلة، في قلب الأرض الفلسطينية المحتلة، مع كل ما يترتب عليه من عواقب وخيمة تخرج عن نطاق السيطرة، يذكرنا بمركزية هذه القضية للسلم والأمن الإقليميين ويتطلب اهتماماً عاجلاً.

بالنسبة لقطاع غزة، نحن جميعا ندرك جيدا العواقب المأساوية للعدوان العسكري الوحشي الذي شنته إسرائيل في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل والمحاصرين في قطاع غزة، والذي أودى بحياة أكثر من ٤٠٠ ١ فلسطيني من بينهم مئات الأطفال الأبرياء والنساء، وأصيب أكثر من ٥٠٠ ٥ فلسطيني بجروح، العديد منها أدى إلى عاهات مستديمة، واستخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في عدوانها كافة الأسلحة الثقيلة والفتاكة في تجاهل تام للحياة البشرية.

إن الدمار الواسع النطاق والوحشي الذي ألحقته قوات الاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة لا يزال شاهدا للعيان، حيث تواصل إسرائيل وضع العراقيل أمام إعادة بناء الآلاف من المنازل، والبنى التحتية الحيوية، والمستشفيات، والمدارس، والمساجد، والمرافق الاقتصادية والصناعية

والزراعية، وحتى منشآت الأمم المتحدة التي تضررت ودُمّرت في العدوان الإسرائيلي. إن استمرار الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي الذي تفرضه إسرائيل، انتهاجا لسياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين كافة في قطاع غزة، يجعلهم يعيشون في بؤس شديد وسط ركام بيوتهم المهدمة، ويعمق معاناتهم الإنسانية ويؤجج مشاعرهم بالظلم الفادح الواقع عليهم.

وفي هذا الصدد، فإن التحقيق الذي أجراه القاضي غولدستون وفريقه، متابعة لطلب مجلس حقوق الإنسان، أدى إلى نتائج لا جدال فيها، أعادت التأكيد بوضوح على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وترقى هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم الحرب، بل والجرائم ضد الإنسانية، وهذا يشمل القتل العمد، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، وإلحاق أضرار بدنية ونفسية بالمدنيين، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، بدون أن تبرر ذلك أي ضرورة عسكرية، وكلها تتم بغير وجه حق، وتعسفا، وتزيد من المسؤوليات الجنائية الملقاة على عاتق إسرائيل.

لقد خلص التحقيق إلى أن إسرائيل فشلت في اتخاذ الاحتياطات التي يقتضيها القانون الدولي، لتجنب أو تقليل الخسائر من أرواح المدنيين، والإصابات في صفوفهم، وإلحاق الأضرار بالممتلكات المدنية، مما يشكل انتهاكا للمبدأ الأساسي من مبادئ القانون الإنساني الدولي المتمثل في ضرورة التمييز. كما خلص التقرير إلى أن هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية كانت مخططا لها في جميع مراحلها، لأنها تشكل عدوانا بشكل متعمد ومنهجي وغير متناسب بهدف معاقبة وإذلال السكان المدنيين الفلسطينيين وترويعهم وتقويض قدرتهم الاقتصادية المحلية على العمل وعلى سد احتياجاتهم بأنفسهم تقويضا جذريا، ولتعميق الشعور المتزايد لديهم باستمرار الاعتماد على الغير وبالضعف. إن عمق الصدمة النفسية والألم والمعاناة والدمار الهائل الذي لحق بالشعب الفلسطيني، أطفالا ونساء ورجالا، بمن فيهم اللاجئون، والمُسنين والمعوقين، تؤكد هذه الحقائق المروعة التي لا جدال فيها حتى يومنا هذا.

إن أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة – القاضي ريتشارد غولدستون، والبروفيسور كريستين تشينكين، والسيدة هينا جيلاني، والعقيد ديسموند ترافرس – يستحقون الثناء على التحقيق الدقيق الذي قاموا به، وعلى التقرير الشامل والخطير الذي تم إعداده في ظروف بالغة الشدة، بما في ذلك رفض إسرائيل التعاون مع البعثة. إن هؤلاء الأشخاص هم من الشخصيات القانونية البارزة، وسجلاتهم لا تشوبها شائبة، ويتسمون بالتراهة والكفاءة المهنية التي لا يمكن لأي شخص أن يطعن فيها.

وفي هذا السياق، فإننا ندرك أن البعثة قامت بالتحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد الجانب الفلسطيني. وفي حين أننا نرفض أي معادلة بين العدوان والجرائم التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال والأفعال التي يقوم بها الجانب الفلسطيني، فإننا نؤكد مجددا أنه لا يوجد على الإطلاق أي تماثل، أو تناسبية في هذا الصدد. كما أننا نأخذ على محمل الجد الادعاءات الواردة في تقرير غولدستون بشأن انتهاكات فلسطينية محتملة. ونحن نؤكد من جديد احترامنا لسيادة القانون واقتناعنا به، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ونؤكد من جديد التزامنا بإجراء تحقيقات عن طريق الآليات القانونية المحلية لمعالجة هذه القضية الهامة.

ومع ذلك، فإن تقرير غولدستون يشكل سجلا جديدا لإدانة الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ضد شعبنا في ظل الاحتلال. وتمثل التوصيات الواردة فيه إسهاما هاما في السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة. وفي حين يوفر هذا التقرير قوة ردع كبيرة، إلى جانب التحقيقات الأخرى ذات الصلة التي سبقته، بما في ذلك من قبل مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة، واللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في غزة التي شكلتها جامعة الدول العربية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والعديد من المنظمات الأخرى، من الواضح أن هناك ضرورة حتمية لإجراء متابعة جادة ومسؤولة على جميع المستويات. وهذا أمر حيوي لضمان منع تكرار هذه الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وسيعقد مجلس حقوق الإنسان غدا دورة خاصة بناء على مبادرة فلسطينية بتوجيه من فخامة الرئيس محمود عباس لتصحيح الخلل الذي وقع قبل أسبوعين في جنيف. وفي هذا الصدد، نعبر عن شكرنا لجميع الدول التي أيدت طلب عقد هذه الدورة. وكلنا أمل بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان باعتماد تقرير غولدستون وإحالته إلى أجهزة وهيئات الأمم المتحدة المعنية تمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن السعي إلى المساءلة عن ارتكاب جرائم الحرب سيخدم قضية السلام بشكل أفضل على المدى الطويل، الذي لا يمكن أن يتحقق من دون تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، نشير إلى الكلمات الحكيمة التي أدلت بها شخصيات بارزة في مجال العدالة الدولية التي وقعت على رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن، وأقتبس: ”لقد شاهدنا على أرض الواقع أهمية تقصي الحقيقة وتحقيق العدالة لضحايا الصراع، ونعتقد أنها تشكل شرطا مسبقا للمضي قدما وتحقيق السلام في الشرق الأوسط“.

لذا، فإننا نعتقد بضرورة السعي بشكل جدي إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير غولدستون. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بمهامه بموجب الميثاق لمعالجة هذه المسائل الحرجة في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للجمعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية، والأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي ككل هنا – في الأمم المتحدة – كأطراف متعاقدة سامية في اتفاقيات جنيف، وتنفيذا لمبدأ عالمية الاختصاص القضائي، أن يعملوا جميعا بناء على التوصيات الواردة في التقرير بمقتضى أدوارهم ومسؤولياتهم في هذا المضمار.

إن مصداقية وأسس قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك الأمم المتحدة ككل، هي على المحك. لقد شهد العالم لفترة طويلة إفلات إسرائيل من العقاب وتحديها للإرادة الدولية، وهو يدرك تماما أن هذا يذكيه عدم وجود العقاب والمساءلة، والعواقب المأساوية التي عانت منها أجيال من الأبرياء لأكثر من ٦٠ عاما من التشرد والشتات وانعدام الجنسية، وأكثر من ٤٢ عاما من الاحتلال. ويجب علينا كسر هذه الحلقة المشينة أن تكون الصرخة ضد مرتكبي جرائم الحرب وليس ضد أولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة للضحايا.

وينبغي لإسرائيل أن توقف انتهاكاتها وجرائمها التي لا تزل ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أؤكد اليوم على خطورة الحالة السائدة في القدس الشرقية المحتلة. فالحالة ملتهبة للغاية بسبب الأعمال الاستفزازية وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك استمرارها بشكل صارخ في الأنشطة الاستيطانية، والأعمال التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون في باحة الحرم الشريف، بما في ذلك التصعيد الإسرائيلي الأخير بإغلاق ومحاصرة المسجد الأقصى ومنع المصلين من الوصول للصلاة، والتهديد باستخدام القوة

العسكرية، وتأجيج المشاعر لدفع الفلسطينيين إلى الدخول في مواجهة عنيفة مع الإسرائيليين، توفر لهم – أي للإسرائيليين المبرر لاستعمال السلاح والقوة المفرطة من جهة، وتبرير إجراءاتهم للسيطرة على المسجد الأقصى من جهة أخرى، والتهرب من استحقاقات عملية السلام للعودة إلى نفس التعبيرات المفلسة عبر الادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام. وهذا يتطلب اهتماما عاجلا وإجراءات حاسمة من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

في الأشهر والأسابيع الأخيرة، لفتنا انتباه المجلس إلى ارتفاع مستويات غير مسبوقة من الاعتداءات الإسرائيلية تجاه القدس الشرقية المحتلة. حيث إن إجراءات الاستعمار الاستيطاني والأعمال الإرهابية الخارجة على القانون والعنف والاستفزاز من قبل المستوطنين الإسرائيليين في المدينة من شأنها تأجيج التوترات وتفاقم الوضع الهش على أرض الواقع. وكجزء أساسي من الجهود المبذولة لدفع قضية السلام، دعا المجتمع الدولي بأسره إلى الوقف الفوري والكامل لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويشمل أيضا القدس الشرقية. ولكن إسرائيل مستمرة في عدم احترام هذه الدعوات وتنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشكل صارخ وتواصل بناء وتوسيع المستوطنات والبنية التحتية الاستيطانية والجدار، ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، لنقل مزيد من المستوطنين الإسرائيليين، وبخاصة في القدس الشرقية وحولها، وغيرها من التدابير غير القانونية التي تستهدف تغيير التكوين الديموغرافي وطابع وطبيعة القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك هدم المنازل الفلسطينية وإجلاء الأسر الفلسطينية من بيوتها في القدس الشرقية، وإلغاء تصاريح الإقامة. وفي الوقت الذي تطرد المواطنين الفلسطينيين من منازلهم وتقوم بهدمها دون رحمة، تسمح للمستوطنين بالانتقال إلى هذه المنازل دون وجه حق وبدعوة مفتوحة مستهدفة بين المستوطنين بحماية الشرطة الإسرائيلية والسكان الأصليين من الفلسطينيين العرب. ولا تكتفي إسرائيل بذلك، بل تقيم الأحياء الاستيطانية الجديدة مكان الأحياء العربية، كما هو الحال في حي البستان في سلوان وجبل المكبر والشيخ جراح، وتبحث عن المبررات لمنع الفلسطينيين من البناء في القدس. كما أنها تواصل القيام بأعمال الحفر في المدينة، بما في ذلك المنطقة المجاورة للحرم الشريف، حيث سمحت للمتطرفين أيضا بارتكاب أعمال الاستفزاز والتحريض، مما يثير الحساسيات الدينية ليس في المدينة المقدسة فحسب ولكن، أبعد من ذلك في جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي أيضا.

وإذا لم تُعالج هذه الأعمال غير القانونية والتحريض، فإن عواقبها على الصعيدين السياسي والأمني بالتأكيد سوف تكون خطيرة. ولا يقتصر الأمر على إمكانية أن تؤدي هذه الأعمال إلى إعادة إشعال دورة العنف بين الجانبين، ولكن، كما حذرنا مرارا وتكرارا، فإن كل عمل من أعمال الاستيطان وأفعال التحريض والاستفزاز غير القانونية يهدد احتمالات إحياء عملية السلام والتحقيق الفعلي للحل القائم على أساس الدولتين في تحقيق السلام على أساس حدود عام ١٩٦٧. ربما يكون هذا هو أيضا هدفا من أهداف إسرائيل اليوم.

لقد أثبت التاريخ لنا أن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وتحقيق العدالة هي للأسف ليست عملية فورية. إنها تتطلب مثابرة ومواقف مبدئية والتزام على أساس القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية. ولهذا، فإننا سنواصل سعينا لتحقيق العدالة، وسوف نواصل رفض الإفلات من العقاب الذي سمح لإسرائيل كل هذه السنوات بارتكاب جرائم جماعية ضد الشعب الفلسطيني دون خوف من العقاب. ونحن نطالب بوضع حد لهذا الإفلات من العقاب. نريد أن نطوي صفحة هذا الفصل المروع والمأساوي لفلسطين والعبور إلى عهد جديد يمكّن شعبنا من أن يعيش في سلام

وحرية وكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ويمارس الحقوق التي يتمتع بها جميع البشر والتي حرموا منها لأمد طويل.

هذا يتطلب منا أن نعمل، فرادى وجماعات، بمسؤولية وعلى وجه الاستعجال، من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الذي يُعد أمرا حيويا من أجل تحقيق هذا العهد الجديد بشكل فعلي، ولتحقيق السلام الحقيقي والتعايش في المنطقة. إن عدم التحقق من الإفلات من العقاب وغياب العدالة لن يؤدي إلا إلى استمرار هذا الصراع المأساوي، ويطيل معاناة المدنيين ويعرقل جهود السلام. وكما ذكر القاضي غولدستون في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان: ”ثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة قد طال أمدها، كما أن عدم المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بلغ حد الأزمة. إن البعثة مقتنعة بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه الحقائق التي تم إبرازها في هذا التقرير، وإذا ما قام بذلك، فإنه سوف يجد أساسا ذا مغزى للسعي نحو إحلال السلام والأمن لجميع شعوب المنطقة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه تحقيق الكرامة الإنسانية والأمن لهذه الشعوب“.

شكرا السيد الرئيس، وفي الختام، أشكر أعضاء مجلس الأمن للنظر في هذه المسألة التي تعتبر فعلا خطيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الهامة والغنية بالمعلومات التي تبرز الجوانب البالغة التعقيد والأوسع نطاقا للحالة في الشرق الأوسط. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع صديق ودبلوماسي هو الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وأشكره على عمله الدؤوب في هذا المجلس من أجل السلام والأمن. وأتمنى للسير جون ساورز نجاحا كبيرا في مهمته المقبلة.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في مناقشته الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. ومنذ الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة، عقد اجتماع ثلاثي هام ضم الولايات المتحدة والزعيمين الفلسطيني والإسرائيلي. ومنذ ذلك الاجتماع، ما انفك المبعوث الخاص السيناتور ميتشل وفريقه يعملان بلا كلل في محاولة لإعادة عملية السلام إلى مسارها.

وقبل أقل من أسبوع، مُنح رئيس الولايات المتحدة جائزة نوبل للسلام. وأود أن أهنئ الرئيس أوباما وشعب الولايات المتحدة على هذا التقدير المشرف. لقد مُنح الرئيس أوباما جائزة نوبل تقديرا ”لجهوده الاستثنائية لتعزيز الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب“ سعيا لتحقيق السلام. إن الشرق الأوسط هو في الواقع أحد المناطق التي تتوق إلى تحقيق السلام – السلام القائم على الرؤية التي وضعتها الأمم المتحدة نفسها في عام ١٩٤٧: دولتين لشعبين.

إسرائيل تسعى للسلام. نحن نريد سلاما حقيقيا، سلام يمكن الدفاع عنه، سلام دائم. سلام تعيش فيه دولتان، دولة يهودية ودولة فلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إن الاعتراف بهذه الرؤية سيؤدي إلى تحريك عملية السلام إلى الأمام، وهو ما لن يفعله الإرهاب وسفك الدماء والتحريض.

أود أن أصف بإيجاز الحقيقة على أرض الواقع. كما قلت في الآونة الأخيرة، شهد شهر أيلول/سبتمبر ارتفاعا مثيرا للقلق في عدد الهجمات الإرهابية. في الجنوب، حيث أُطلق ١٣ صاروخا وقذيفة هاون على إسرائيل من قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس. وشن ١٥ هجوما

آخر باستخدام أسلحة خفيفة وقذائف مضادة للدبابات. وكانت هناك عدة محاولات تسلل إلى إسرائيل وزرع متفجرات قام بها إرهابيون على طول السياج بين قطاع غزة وإسرائيل.

وإلى الشمال، أطلقت ثلاثة صواريخ على الأراضي الإسرائيلية من جنوب لبنان. وما زالت منظمة حزب الله الإرهابية تتلقى أسلحة فتاكة من رعاتها، وهم أعضاء في هذه المنظمة. وفي الوقت نفسه، يبني حزب الله هياكل أساسية عسكرية وسط السكان المدنيين جنوب نهر الليطاني.

ويهدد ناشطو حزب الله والمدنيون المنتمون إليه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تهديداً واضحاً ويعيقون الاضطلاع بولايتها. إن انفجار مستودع للأسلحة، كان يعمل بنشاط، في خربة سليم في ١٦ تموز/يوليه، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن خروقات حزب الله هي العائق الأكبر أمام تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وبالإضافة إلى ذلك، وقع انفجار آخر، قبل يومين من الجلسة الحالية، في أحد المنازل المدنية بقرية طير فلسي. ويلقي ذلك الحادث الخطير الضوء على واقع ظللنا نواجهه على مدى سنوات في جنوب لبنان، مثلما نواجهه في غزة، وهو أن هناك منظمة إرهابية تقوم بإعادة تسليح نفسها، وتنتشر وسط المناطق المدنية، وتعرض للخطر ليس الأمن والسلم فحسب، بل - ويا لها من مفارقة - حياة المدنيين أيضاً.

والأدلة على تلك الظاهرة واضحة، كما ظهرت بالأمس في جنوب لبنان وشوهدت على شاشات التلفزيون أو الحاسوب. ونحن نتوقع من قوات قوة الأمم المتحدة والسلطات المعنية في الأمم المتحدة أن تبادر فوراً إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث، وأن تطلع حكوميّ لبنان وإسرائيل وأعضاء مجلس الأمن على نتائج التحقيق. إن جنوب لبنان يحتله الإرهاب، الذي يمثله حزب الله. ونحن نثق بأن التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٩) سوف يقدم خطوات عملية وملموسة في سبيل الاستمرار في تنفيذ ذلك القرار المهم.

ها هي حقيقة الوضع في الشرق الأوسط. خلف تسلح حزب الله وتحديه تقف إيران. وتدفع رعاية إيران للإرهاب، ودعمها له، المنطقة إلى عدم الاستقرار والصراع. وبينما تندفع إيران بقوة نحو الحصول على قدرات صنع الأسلحة النووية بالاقتران مع الصواريخ البعيدة المدى، يرفض قادتها الإجابة بإخلاص عن تساؤلات المجتمع الدولي ومطالبه. واعتراف إيران الأخير بامتلاكها محطة لتخصيب اليورانيوم خارج مدينة قم لا يدع مجالاً للشك: إن البرنامج النووي الإيراني يمثل أزمة دولية.

إن ذلك البلد، إيران، مدفوع بالتطرف الديني، وهو يتبنى بشكل رسمي إنكار محرقة اليهود، ويقمع بعنف التطلعات الديمقراطية لمواطنيه، بينما يستمر في دعم الإرهاب الدولي. وتقع أشد الأسلحة فتكاً وبسرعة بأيدي أخطر الأنظمة في العالم. وذلك هو التهديد الحقيقي للسلم والأمن في منطقتنا وفي العالم.

قبل خمس سنوات، قامت إسرائيل، في سعيها إلى السلام، بتفكيك ٢١ مستوطنة، واقتلاع أكثر من ٨ آلاف إسرائيلي من قطاع غزة. وقد وصف الأمين العام السابق، كوفي عنان، ما قامت به إسرائيل بأنه قرار شجاع. كما أثنى هذا المجلس نفسه على التنفيذ الجاري لعملية فك الارتباط. وأكدت لنا الدول الأعضاء أن الشرعية الدولية ستكون إلى جانبنا إن اضطرت إسرائيل للدفاع عن نفسها.

بيد أن أمل إسرائيل تحول إلى كابوس. فبدلاً من النهوض بمجتمع فلسطيني فعال، أقامت حماس بنية تحتية للإرهاب. وبدلاً من تعزيز السلام، قتلت حماس المعارضة

وأخرستها، وحرضت جيلاً بكامله على القتل والكراهية. الإرهاب يحتل غزة، إرهاب حماس، التي تنكر علناً حق إسرائيل في الوجود، وترفض علناً الحل القائم على وجود دولتين. ويدعو ميثاقها إلى قتل اليهود، ويستشهد بأقوال معروفة بمعاداتها للسامية.

وبالرغم من كل ذلك لم يفعل العالم شيئاً. وبينما تقوم حماس بتهريب كميات مستمرة من الأسلحة الإيرانية القاتلة، لا يفعل العالم شيئاً. وبينما تقوم حماس بنصب الأسلحة واطلاقها من داخل المدارس والمساجد والمستشفيات، لا يفعل العالم شيئاً. وبينما تقوم حماس بإطلاق ١٢ ألف صاروخ ضد مليون من الرجال والنساء والأطفال الإسرائيليين، لا يفعل العالم شيئاً. هذه هي الحالة في الشرق الأوسط.

كان يفترض أن تنعقد هذه الجلسة الشهرية الأسبوع المقبل، إلا أنه تقرر التعجيل بعقدها بسبب ما قيل إنه أمر عاجل. وربما يعتقد المراقب الخارجي أن سبب عقد تلك الجلسة العاجلة هو استمرار قصف الإرهابيين لأرض إسرائيل، إنطلاقا من غزة ولبنان، أو أن السبب هو التهديد المستمر الذي يمثله تطوير إيران لقدرات نووية.

غير أن الطابع العاجل للمسألة ما هو إلا ذريعة لاختطاف جدول أعمال المجلس من خلال إثارة قضية ليس هنا مكانها. والدولة المسؤولة عن هذا التقصير في الإجراءات، كما نعلم جميعاً، هي الجماهيرية العربية الليبية. إنها دولة عضو، ومناصر حقيقي لحقوق الإنسان، وقد استقبلت مؤخراً أحد أبرز الإرهابيين استقبالاً رسمياً باعتباره بطلاً. هذا الإرهابي البارز مسؤول عن قتل مئات الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال بصورة متعمدة فوق سماء لوكيربي. وهي نفس الدولة العضو، التي وصف زعيمها مجلس الأمن بأنه ”مجلس إرهاب“ في كلامه التاريخي مع نفسه أمام الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع (انظر، A/64/PV.3).

سمعنا اليوم إشارات إلى تقرير غولدستون (A/HRC/12/48). وبالرغم من أن الجدل حول هذا التقرير ينتمي إلى مكان آخر، اسمحوا لي بأن أوضح موقف إسرائيل بإيجاز. يؤسفني أن أقول أن تقرير غولدستون أحادي الجانب، ومتحيز، وبالتالي فإنه خاطئ، تماما مثل المحفل الدولي والولاية التي قامت على أساسهما مهمته. فالتقرير يحابي الإرهاب ويضفي عليه الشرعية. وهو جائزة مقدمة للمنظمات الإرهابية. وهو ينكر على إسرائيل حقها في الدفاع عن مواطنيها. وهو بذلك يسقط سقوطاً مباشراً في الفخ الذي تقوم المنظمات الإرهابية حول العالم بنصبه لأهداف استراتيجية. وهو يمنع الدول الأعضاء الديمقراطية من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، وسيستمر في ذلك المنع. ويسمح للإرهابيين بتحويل المدنيين إلى ضحايا، واستهداف الأبرياء، واستخدام من يزعم أنه يدافع عنهم، دروعاً بشرية.

إن محاولة عرض هذا التقرير أمام ما يسمى بالمناقشة العاجلة في مجلس الأمن تعني صرف انتباه المجلس عن الواقع الحقيقي في منطقتنا. وبدلاً من التعامل مع الوضع في الشرق الأوسط، وبدلاً من تشجيع الأطراف على التحرك نحو السلام واستئناف المفاوضات، تحولت المناقشة في هذا المجلس إلى مناقشة حول تقرير وصفي مدمر لعملية السلام.

وبالنسبة لمن يسعون إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن المناقشة حول تقرير غولدستون ما هي إلا قصة مليئة بالأصوات والغضب، لكنها لا تعني شيئاً. وإذا كان مطلوباً من إسرائيل أن تتجشم المزيد من المخاطر في سبيل السلام، فإن على المجتمع الدولي أن يعترف بحقنا في الدفاع عن أنفسنا.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لأعضاء المجلس.

الـسيد شـلقم (الجماهيريـة العربيـة الليبيـة): أولا، سيدي الـرئيس، أود أن أشـكركم علـى عقـد هـذه الجلـسة العاجلة وفقا للاتفاق الـذي توصل إليه المجلس. كما أود أن أشكر الـسيد لـين باسكو علـى إحاطتـه الإعلاميـة. ونرحـب بالأخ رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الفلسطينية.

إنـني أرى، كمـا شـرحت في الجلـسة الخاصـة الـتي عقـدها المجلس، أن نركـز علـى تقريـر غولدستون، لأن قـضية فلسطين، بالإضـافة إلى الاحـتلال، هنـاك مـن يحـاول اختزالها بكل تعقيداتها وتبعاتها في قضية واحدة هي قـضية الاسـتيطان، بينما يتمثل جوهر الأزمة ومـصدر العنـف والتـوتر في المنطقـة، طيلة العقـود الستة الماضية في استمرار الاحتلال الإسـرائيلي وممارسات سلطاته غير الإنسانية، واستمرار الحـصار وتوسـيع الاسـتيطان، واسـتمرار جـدار الفـصل العنـصري رغـم فتـوى محكمـة العـدل الدوليـة، وإذلال الـشعب الفلـسطيني بـشكل يومي ومنهجي على حواجز التفتيش. كما يتمثل في وجـود ١١ ٠٠٠ أسـير مـن المـدنيين في الـسجون، مـن بينـهم نـساء وأطفـال، نـساء يلـدن في الـسجون الإسـرائيلية، وهـدم بيـوت الفلـسطينيين، وتهويـد القـدس، ومحـاولات هـدم المـسجد الأقـصى، والاعتـداءات المـستمرة مـن قبـل المـستوطنين العنصريين على المواطنين الفلسطينيين.

لذلك، يظل استمرار الاحتلال هـو العامـل الأساسـي الذي تكمـن وراءه كـل انتـهاكات حقـوق الإنـسان والقـانون الإنساني الدولي ضد الشعب الفلسطيني.

ورغـم صـدور قـرار مجلـس الأمـن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وما نتج عن مؤتمر المانحين الـذي عُقـد في شـرم الـشيخ بـشأن إعادة إعمار غزة، والمبادرة الأخيرة للأمين العام لفك الحـصار عـن قطـاع غـزة، مـا زالـت سـلطات الاحـتلال تـصر علـى مواصـلة هـذا الحـصار في مخالفـة صـريحة لالتزاماتهـا بموجـب اتفاقيـة جنيـف الرابعـة، بوصـفها الـسلطة القائمـة بـالاحتلال، وذلك ليقينها من دعم حلفائها الذي يضعها فوق القانون.

ما زال المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمـن، عـاجزا عـن الـتخلص مـن سياسـة ازدواج المعـايير في التعامـل مـع إسرائيل، وما زال عاجزا عن إلزامها باحترام القـانون الـدولي، والقانون الإنساني الدولي، وتطبيق قرارات مجلس الأمن، رغـم كـل التقـارير الـصادرة عـن هيئـات ووكـالات ولجـان تابعـة للأمم المتحدة، كان آخرها تقرير بعثة الأمـم المتحدة لتقـصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (تقرير غولدستون) الـذي يؤكـد أن سـلطات الاحـتلال ارتكبـت انتـهاكات خطـيرة لحقـوق الإنـسان والقـانون الإنـساني الـدولي، وأن جرائمهـا تـصل إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

لم يكـن تقريـر غولدسـتون هـو التقريـر الأول الـذي يشير إلى تلك الانتهاكات، بل سبقته عدة تقارير، منها تقرير القس ديزموند توتو عن مذبحة بيت حانون، وتقريـر التحـالف الدولي للـدفاع عـن ضـحايا العـدوان، وتقريـر مجلـس التحقيـق الذي شكله الأمين العام الذي أكد أن الجيش الإسرائيلي نفـذ ضربات مباشـرة ومتعمـدة تجـاه مقـار الأمـم المتحـدة في خـرق لحصانة المنظمة، مما أدى إلى مقتل وإصابة عـدد مـن اللاجئين بتلـك المقـار، وكـذلك عـدد مـن مـوظفي الأمـم المتحـدة. وأوصـى ذلـك التقريـر أيـضا بـإجراء تحقيـق مـستقل. إلا أن الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل أدت إلى أن يكون مصير ذلـك التقرير كمصير تلك التقارير السابقة. وهو ما عزز من شعور إسـرائيل بأنهـا لا تُمـس وأنهـا فـوق القـانون، وشـجعها علـى مواصلة ارتكاب جرائمها. إلا أن حجـم الجـرائم الـتي كـشف عنها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الـنزاع في غـزة، تقريـر غولدسـتون، وكـون أن هـذه البعثـة اسـتمدت ولايتـها مـن مجلـس حقـوق الإنـسان، شـكلت بدايـة لـصحوة المجتمـع الـدولي والهيئـات الدوليـة، ولكـن يجـب أيـضا التحـذير

من أن إهمال ما ورد في هذا التقرير سيمثل نقطة تراجع فيما تم تحقيقه في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويجعل مبادئ وقيم حقوق الإنسان مجرد شعارات وأدوات تُستعمل من قبل دول بعينها حسب مصالحها وأهدافها السياسية، وأن انتهاكات القانون الدولي تُعامل بلا حزم حين يرتكبها طرف حليف للقوى الكبرى.

قبل أن أدخل في تفاصيل ما ورد في تقرير غولدستون، أريد أن أرد على من يقول إنه تقرير غير نزيه وغير موضوعي. اعتمدت البعثة نهجا شاملا بشأن جمع المعلومات والتماس الآراء. وشملت أساليب جمع المعلومات ما يلي: استعراض التقارير المتأتية من مصادر مختلفة، وإجراء مقابلات مع الضحايا والشهود والأشخاص الآخرين الذين لديهم معلومات ذات صلة، وإجراء زيارات ميدانية إلى أماكن محددة في غزة وقعت فيها حوادث، وتحليل صور الفيديو والصور الفوتوغرافية، بما في ذلك الصور الملتقطة بواسطة التوابع الاصطناعية، واستعراض التقارير الطبية المتعلقة بالإصابات التي وقعت للضحايا، وتحليل الأسلحة وبقايا الذخائر التي جُمعت من مواقع الأحداث، وتحليل وجهة نظر الطب الشرعي، وعقد اجتماعات مع مجموعة متنوعة من المتحدثين، وتوجيه دعوات إلى تقديم معلومات تتعلق بمتطلبات التحقيق الذي تقوم به البعثة، وتعميم نداء على نطاق واسع لتقديم إفادات خطية، وعقد جلسات استماع علنية في غزة وفي جنيف. كما أجرت البعثة ١٨٨ مقابلة فردية، وقامت باستعراض أكثر من ٣٠٠ تقرير وإفادة ومستندات أخرى، إما أجرت بشأنها أبحاثا بمبادرة منها أو وردت ردا على ندائها الداعي إلى تقديم إفادات ومذكرات شفوية، أو قُدمت أثناء الاجتماعات، أو على نحو آخر. وبلغ مجموع ما قُدم أكثر من ١٠ ٠٠٠ صفحة، وأكثر من ٣٠ شريط فيديو، و ١ ٢٠٠ صورة فوتوغرافية. طبعا، رفضت حكومة إسرائيل التعاون بتاتا مع البعثة.

رغم إدراكنا للجوانب الإجرائية لعمل المنظمات الدولية، إلا أن ذلك التقرير يؤكد على وجود أدلة على ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية وجرائم حرب، وهذا أهم من الإجراءات والقواعد التنظيمية التي لا يمكن أن تعلو فوق الدم أو أن تكون أكبر من الدمار أو تستر وراءها الإعاقات التي لحقت بالنساء والأطفال والشيوخ.

لقد أكد التقرير في أكثر من مناسبة ارتكاب السلطات الإسرائيلية لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما أكد أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يشكل سياسة عقاب جماعي، وانتهاكا من قبل إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لاتفاقية جنيف الرابعة، وأن تغاضي مجلس الأمن عن هذه الجريمة يعني قبوله بها.

لقد عدّد التقرير الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ومنها سياسة العقاب الجماعي واتخاذ المدنيين كدروع بشرية، فقد جاء فيه أن البعثة ”حققت في أربعة حوادث أجبرت فيها القوات المسلحة الإسرائيلية رجالا مدنيين فلسطينيين تحت تهديد السلاح على الاشتراك في عمليات بحث لمنازل أثناء العمليات العسكرية. وكان هؤلاء الرجال عند إجبارهم على دخول المنازل من قبل الجنود الإسرائيليين معصوبي الأعين، ومصفدي الأيدي. وإن استخدام الأشخاص دروعا بشرية يشكل أيضا جريمة حرب“.

كما يشير التقرير إلى عدد من الحوادث، منها حادث تدمير المطحن الوحيد الذي يوفر الطحين لسكان قطاع غزة، وحادث تدمير حظائر الدجاج بشكل منهجي، وحادث تدمير الآبار. وخلص التقرير إلى أن كل هذه الحوادث تشكل انتهاكا للقانون الدولي، وتعتبر جريمة حرب يعاقب عليها القانون.

لقد بيتت إسرائيل النية، منذ بداية الحرب على غزة، على ارتكاب جريمتها بحق المدنيين الفلسطينيين من خلال ما سمته بعملية الرصاص المصبوب، الرصاص المصبوب على شعب محاصر. الرصاص المصبوب، كان هذا هو عنوان العملية الإسرائيلية على غزة، ضد شعب محتل ومحاصر إلى حد الجوع والتجويع، لا يملك سوى إرادة المقاومة للاحتلال الذي يعاني منه. وهذا ما أكده السيد غولدستون أيضا حين ذكر ''لقد أجرت البعثة تحقيقا دقيقا، وأشارت في تقريرها إلى التصريحات التي أدلى بها القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون، وقالوا فيها بعبارات واضحة وبالحرف الواحد إنهم سيستهدفون البنية التحتية لحركة حماس – حركة حماس المنتخبة ديمقراطيا من الشعب الفلسطيني. وإذا كان ذلك هو المقصود من البنية التحتية، وأنها هدف عسكري مشروع، فإن ذلك يمثل تقويضا كاملا لأهداف القانون الدولي الذي بُني على مدى الأعوام المائة الماضية. ويعني ذلك أن المدنيين والمباني المدنية أهداف مشروعة. ونستطيع أن نقول إن هذه الهجمات أعمال انتقامية وعقوبات جماعية، وأنها تعتبر جريمة جريمة حرب''. ويؤكد التقرير في الفقرة ١٨٨٣ أن الخطة العسكرية الإسرائيلية قد وُجهت لاستهداف سكان غزة بأسرهم. وأن الإخفاق المتكرر في التمييز بين المقاتلين والمدنيين كان ناتجا عن توجيهات صدرت للجنود، وليس ناتجا عن هفوات تحدث من حين لآخر، كما ورد في الفقرة ١٨٨٩ من التقرير.

ظهر أيضا بشكل جلي في كثير من الحالات التي نوقشت في أماكن أخرى من التقرير: إساءة المعاملة بصورة مستمرة ومنهجية، والاعتداءات على الكرامة الشخصية، والمعاملة المذلة والمهينة التي تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتخلص البعثة إلى أن هذه المعاملة تعد توقيعا لعقوبة جماعية على هؤلاء المدنيين، وهي بمثابة تدابير لترهيبهم وإيقاع الرعب بهم. وتشكل هذه الأفعال خروقا خطيرة لاتفاقيات جنيف وتعتبر جريمة حرب.

إن الحرب الإسرائيلية على غزة كانت غير مسبوقة من حيث نطاقها وشدتها ومخالفتها لكل المعايير والقوانين الدولية، حيث استهدفت بشكل متعمد المستشفيات، ومستودعات سيارات الإسعاف، والمساجد، ومقرات الأمم المتحدة. ويؤكد التقرير في الفقرة (٣٦) أن البعثة لم تعثر على أي دليل يدعم الادعاءات الإسرائيلية بأن الجماعات الفلسطينية قد استخدمت هذه المرافق كدروع لحماية أنشطتها العسكرية. هذا ورد في الفقرة ٣٦ من التقرير.

لقد أخفق مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته تجاه حماية المدنيين في قطاع غزة. وهذا ما أكده التقرير أيضا في الفقرة (١٩١٦) حيث أشار إلى أن البعثة لاحظت أن المجتمع الدولي قد التزم الصمت إلى حد كبير، وفشل في التحرك لضمان حماية السكان المدنيين في قطاع غزة، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام. وتكفي الإشارة هنا إلى عدم قيام هذا المجلس بإصدار أي رد فعل ملائم تجاه الحصار المفروض على قطاع غزة وما ترتب عليه من تبعات.

كان أحرى بمجلس الأمن، بصفته مسؤولا عن السلم والأمن الدوليين في العالم، أن يتجاوب مع تقرير لجنة التحقيق، ويحث مجلس حقوق الإنسان على مناقشة التقرير بشكل عاجل، وأن لا يكون مصير هذا التقرير كمصير غيره من التقارير السابقة.

إن الموقف الإسرائيلي من عملية السلام واضح وجلي في تصريحات مسؤوليها الذين لا يترددون في الإعلان عن أنهم لن يقدموا أي شيء للفلسطينيين، ويطالبون بإقامة دولة عنصرية يهودية وتهجير الفلسطينيين الموجودين داخل أراضي ١٩٤٨. كما أن توارد المبعوثين الدوليين على إسرائيل بدون تحقيق نتيجة يؤكد بأن عملية السلام هي

حلقة عبثية لن تفضي لأي نتيجة. والدليل على ذلك عدم تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بفك الحصار على قطاع غزة، أو وقف الاستيطان.

لقد آن الأوان لأن يتم اتخاذ خطوات عملية لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة، التي استمرت أكثر مما يجب والتي وصلت إلى حد الأزمة – كما يقول القاضي غولدستون – وهي تقوض أي أمل في إحلال السلام في المنطقة.

إن محاسبة المجرمين وتعويض ضحايا الجرائم الإسرائيلية أمر مطلوب للتحرك قدما على مسار عملية السلام. وفي المقابل فإن استمرار الاحتلال، وسياسة العقاب الجماعي، وإذلال الشعب الفلسطيني، لن يؤدي إلا إلى تصاعد العنف والقتل، ومعاناة السكان المدنيين. وأختتم بياني بما ورد في بيان القاضي غولدستون عند تقديمه لتقريره أمام مجلس حقوق الإنسان، ''إن التزامات الحكومة الإسرائيلية تجاه مواطنيها لا يمكن أن تبرر بأي حال من الأحوال سياسة العقاب الجماعي ضد شعب يخضع للاحتلال، أو القضاء على حقهم في العش بكرامة جراء الكارثة التي تسببت فيها العملية التي أطلقت عليها الحكومة الإسرائيلية عملية الرصاص المصبوب. هذا يساهم في خلق وضع ينشأ فيه الجيل الجديد على ثقافة العنف والكراهية مع قليل من الأمل فيما قد يجلبه المستقبل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أشكر وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية، المالكي، والممثلة الدائمة لإسرائيل، السفيرة شاليف، على بيانيهما.

إن مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى لتقييم الحالة في الشرق الأوسط في سياق التوتر المتزايد في المنطقة وعدم إحراز تقدم يذكر في عملية السلام، على النحو الذي أبلغنا به وكيل الأمين العام. وفي اجتماعنا غير الرسمي الأخير بشأن هذه المسألة، أعربنا عن أملنا بأن يكون بوسع الاجتماعات الرفيعة المستوى المقرر أن تعقد على هامش المناقشة العامة أن تؤدي إلى الاستئناف غير المشروط لمحادثات السلام بين الإسرائيليين والسلطة الوطنية الفلسطينية. ونحن نرحب بعقد الاجتماع الثلاثي فيما بين الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء بنجامين نتنياهو والرئيس عباس. ولكننا نشعر بالأسف لأن المفاوضات لم تحقق بعد السلام النهائي في الشرق الأوسط.

ويتوقف استئناف عملية السلام على إرادة جميع أطراف الصراع والتزامها. ويقع على عاتق المجتمع الدولي، من جانبه، الالتزام بتيسير العملية من أجل ضمان إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة. ولذلك نحن نعرب عن تقديرنا للرئيس أوباما ولمبعوثه الخاص ميتشل على عزمهما على إرساء أسس الحوار بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية على أساس الثقة والاحترام المتبادل. وفضلا عن ذلك، نؤكد مجددا على دعمنا للمجموعة الرباعية وللبيان الذي أصدرته في أيلول/سبتمبر الماضي، وأكدت فيه على المبادئ الأساسية لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. ونحن نشاطر الشعور بالإلحاح الذي أعرب عنه أعضاء المجموعة ونقر بالحاجة إلى أن يفي جميع الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها، وبخاصة الالتزامات الواردة في خريطة الطريق، إذا أريد الوفاء بالشروط المفضية إلى استئناف عملية السلام.

ولذلك فإن الأمر الأساسي هو أن توقف إسرائيل إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وما يسمى بالنمو الطبيعي. ويشكل هدم المنازل وعمليات الطرد وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية عائقا جديا أمام عملية السلام. وبشكل مماثل، لا بد

من احترام الاتفاق بشأن أماكن العبادة وتفادي الاستفزازات التي تؤدي إلى إضعاف آفاق الحوار.

وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية، من جانبها، أن تواصل تعزيز مؤسساتها السياسية والأمنية، بدعم من المجتمع الدولي. ونحن نرحب بإعلان رئيس الوزراء فياض أن المؤسسات اللازمة لإنشاء دولة فلسطينية سيتم بناؤها في إطار زمني معقول.

ولهذه الغاية، وبينما تعزز قوات الأمن الفلسطينية سيطرتها على أراضيها، فإن من الضروري أن تزيل إسرائيل القيود على حركة الأشخاص والبضائع. وقد لاحظنا تفكيك بعض العقبات وتخفيض عدد الأفراد العسكريين الذين نشرتهم إسرائيل في بعض نقاط التفتيش في الضفة الغربية. ونأمل أن تلك الإجراءات ستكون نهائية. كما أننا نأمل أنها ستفضي إلى التفكيك الكامل وبلا رجعة لجميع نقاط التفتيش.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إحراز تقدم في عملية الحوار الفلسطيني الداخلي الجارية بدعم من مصر. ويؤسفنا التأجيل، مرة أخرى، للتوقيع على اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، الذي كان مقررا أن يتم في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. إن وحدة الحكومة الفلسطينية عنصر أساسي لتحقيق تسوية شاملة ونهائية في الشرق الأوسط.

ومع اقتراب بداية فصل الشتاء، من الأهمية بمكان أن يسمح لأفراد المعونة الإنسانية وإعادة البناء بالوصول إلى غزة من أجل تجنب كارثة إنسانية جديدة. ولهذا السبب، فإننا نصر على ضرورة تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بالكامل وإنشاء آلية رصد دولية لتأمين وقف إطلاق النار الدائم، وفتح معابر الحدود ومراقبة التهريب غير المشروع للأسلحة. إننا ندعم جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء تلك الآلية التي تمثل الوسيلة الوحيدة لضمان عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجيا في قطاع غزة.

إننا نذكر، كذلك، بأن السلام في الشرق الأوسط مرتبط ليس بالقضية الفلسطينية فحسب، بل أيضا بالاستقرار الإقليمي. ولهذا السبب، فإننا قلقون إزاء الحوادث المتعاقبة التي وقعت في جنوب لبنان في تموز/يوليه وقبل أيام قليلة. ووفقا للمعلومات المتاحة حتى الآن، يبدو أن ثمة انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قد وقعت. إننا نحث حكومة لبنان، بالتعاون مع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع تلك الحوادث. كما أننا نجدد النداء إلى لبنان وإسرائيل، وكذلك إلى كل الأطراف الأخرى المعنية بهذا بالصراع، لكي تمتثل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وتتصادف مناقشتنا اليوم مع المناقشات المزمع إجراؤها في جنيف بشأن تقرير بعثة تقصي الحقائق لمجلس حقوق الإنسان عن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، بقيادة القاضي ريتشارد غولدستون. إننا على اقتناع بأن على مجلس الأمن هذه المرة أن يتجنب المزيد من التسييس واستقطاب المواقف الذي ظهر في هذا المجال.

وعليه، فإننا نرى من غير المناسب أن ينظر مجلس الأمن أو أن يعلن رأيه في تقرير معروض على مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة المختصة في هذه المسألة والتي أصدرت ولاية إعداد التقرير. وقرار مجلس حقوق الإنسان بشأن نيته بالنظر في التقرير في إطار الجدول الزمني المحدد – المعتمد في جنيف قبل أيام قليلة – يجب أن يحترمه مجلس الأمن. إن المكسيك تدرس تقرير غولدستون بكل العناية الواجبة وسوف تشارك في النظر في توصياته وفي تحليلها داخل مجلس حقوق الإنسان.

ولنكن واضحين: لا توجد انتهاكات جيدة أو سيئة للقانون الإنساني الدولي. ونحن نكرر التأكيد من جديد، أن على جميع الأطراف المعنية في أي صراع مسلح أن تحترم أحكام القانون الإنساني الدولي في كل الأوقات وتحت كل الظروف. وهذا ليس موضوعا للتأويل الحر من جانب أطراف التراع. إن جميع الإدعاءات المتعلقة بانتهاك القانون الإنساني الدولي تستحق أن يجري التحقيق فيها والمعاقبة عليها حسب الاقتضاء.

وكما كان الحال في مناسبات عديدة سابقة، فإننا نجد أنفسنا أمام لحظة حاسمة بالنسبة لعملية السلام، والتي من شأنها أن تؤدي إلى استئناف المفاوضات، أو، في حال فشلها، إلى دوامة عنف جديدة ستؤدي إلى مزيد من التدهور في استقرار المنطقة. إن الهدف المعروف لدى الجميع واضح: تحقيق تسوية شاملة ونهائية للتراع في الشرق الأوسط، بحيث تؤكد من جديد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وتسمح بإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار السياسي والاقتصادي، وتعيش جنبا إلى جنب وفي حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأن أرحب بوجود وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الجلسة.

إذا كان لنا أن نتغلب على الخلافات وأن نحقق السلام العادل والشامل والدائم فيما بين جميع الأطراف في الشرق الأوسط، فلا توجد صيغة لذلك سوى متابعة الحوار الحقيقي. وحتى في المجالات التي تواجه فيها الأطراف صعوبات ظاهرة لا يمكن تذليلها، فلا بد لها من محاولة التغلب عليها بالحوار والمفاوضات. فبدون حوار حقيقي ومفاوضات لا يمكن إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الزخم من أجل السلام. وعليه، فإننا نرحب بالاجتماع الثلاثي الأخير الذي عقد مؤخرا بين الرئيس أوباما، ورئيس الوزراء نتنياهو، والرئيس عباس، الذي كان خطوة هامة نحو إعادة إطلاق مفاوضات السلام المباشرة. واليابان تؤكد من جديد دعمها القوي للمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة من أجل استئناف محادثات السلام الرامية إلى حل الدولتين.

واليابان تشاطر الآخرين قلقهم البالغ إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والصدامات الأخيرة بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين في الحرم الشريف. ولا ينبغي لتأثيرها السلبي أن يعرقل استئناف محادثات السلام. ومن الضروري أن تفي كل الأطراف بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق بغية تحقيق حل الدولتين والسلام في الشرق الأوسط.

وتود اليابان أن تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات استفزازية على أراضيها. وفي الوقت ذاته، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة بذل كل جهد ممكن لتعزيز الوضع الأمني من خلال الامتثال لالتزامها بوقف العنف والإرهاب. إن توحيد الجانب الفلسطيني مهم أيضا لتعزيز عملية السلام. ونحن نعرب عن دعمنا لجهود مصر لتحقيق المصالحة بين فتح وحماس.

وما فتئ مجلس الأمن يتابع عن كثب الحالة الإنسانية في غزة، وقد اعتمد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الخراب الذي لحق بالمرافق المدنية ومرافق الأمم المتحدة في غزة. وبعد تسعة أشهر من اتخاذ

القرار، ما زالت الحالة محفوفة بالمخاطر. إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء هذه الحالة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته ودعمه للشعب في غزة. ونحث إسرائيل على التعاون مع جهود الأمين العام لتأمين وصول البضائع بيسر إلى غزة ولتأمين حرية الحركة للسكان.

وكما تعهدنا أن نفعل، ستواصل اليابان تقديم المساعدة لتحسين الحالة الإنسانية في غزة. ونحن على اقتناع بأن تحسين الظروف الإنسانية في غزة يمثل إحدى الأولويات العاجلة في بناء الدولة الفلسطينية وتعزيز عملية السلام. بل إن المرء قد يذهب إلى حد القول إنه لن يكون هناك تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط دون أن يطرأ تحسن كبير على الوضع الإنساني في غزة.

وفي هذا الصدد، أود أشير إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي ترأسها السيد ريتشارد غولدستون (A/HRC/12/48). لقد حصلت البعثة على ولايتها بقرار من مجلس حقوق الإنسان. ونقدر العمل الذي قامت به البعثة، وخاصة الجهود التي بذلتها في محاولة لضمان درجة من التوازن في تقريرها. ونعتقد أنه ينبغي استعراض استنتاجات تقرير غولدستون وتوصياته بعناية، وقبل كل شئ من قبل مجلس حقوق الإنسان ضمن ولايته. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لمجلس الأمن أن يتابع المناقشات داخل مجلس حقوق الإنسان عن كثب. وفي ضوء النتيجة، يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في طريقة ملائمة للتعامل مع التقرير بأسلوب موحد.

غيليرمت (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئة وفدكم على عقد هذه المناقشة. وأشكركم أيضا على برنامج العمل لهذا الشهر، الذي يشمل عددا من الجلسات المفتوحة البالغة الأهمية التي تتيح الفرصة للتفاعل بين الدول المعنية والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية، وأرحب بحضور السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين، والسفيرة غبرييلا شاليف، الممثلة الدائمة لإسرائيل معنا.

أود أن أحدد موقف بلدي بشأن مناقشة مجلس الأمن لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وتقرير غولدستون (A/HRC/12/48). لقد خولت البعثة بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال العملية العسكرية في غزة. ومن الأهمية بمكان أن نناقش التقرير، الذي يستوجب الاهتمام الدقيق من المجتمع الدولي.

إن تقييمنا الأولي هو أن هذا تقرير جاد أعدته بعثة قادها رجل مستقيم وصاحب سجل ناصع، وأنه يستحق منا دراسة وافية.

لكن، من السابق لأوانه أن يقوم المجلس بمناقشة جوهر التقرير في حين أن مجلس حقوق الإنسان نفسه لم يتخذ القرارات ذات الصلة. وأن نقوم بذلك بدون أن نتمكن من التوصل إلى نتيجة ملموسة بعد مناقشته سيسهم فقط في التقليل من شأنه. ولهذا السبب، نرحب بكون أن مجلس حقوق الإنسان في جنيف قرر أن يبت في تقرير غولدستون هذا الأسبوع. وسنتابع عن كثب قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بتوصيات التقرير. ونأمل أن يسهم تقرير القاضي ريتشارد غولدستون بطريقة ما في تحديد المسؤولية.

إن أحد عناصر التقرير الرئيسية، المستخلص من استنتاجاته، هو أن هناك حاجة إلى تحديد المسؤولية من خلال آليات المساءلة. ومن الضروري أن نمنع الإفلات من العقاب، وفي هذا الصدد نحث الأطراف على مواصلة بذل جهودها. ونحث، بصورة خاصة، الحكومة الإسرائيلية على

مواصلة التحقيق الذي، قد شرعت فيه، كما أخبرت المجتمع الدولي، وأن تنشر نتائجه.

ونؤكد أيضا على أهمية نهج تقرير غولدستون الشامل، الذي يقدم توصيات إلى عدد من هيئات منظومة الأمم المتحدة، وإلى الأطراف والجماعات المتمردة. ونؤكد مجددا، كما فعلنا في مناسبات سابقة، أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الإلزامية عن حماية المدنيين في الصراع المسلح عندما وحيثما يقتضي الأمر. وعلى مجلس الأمن أن يوظف كل إمكانياته الرادعة لإقناع جميع الدول والأطراف من غير الدول باحترام القانون الدولي وأن تسمح بوصول المساعدة الإنسانية دون عوائق.

إن سكوت مجلس الأمن لأسباب الموائمة الفردية ينبغي ألاّ يدل على الإفلات من العقاب بالنسبة لمن يتجاهلون القانون الدولي. ولا ينبغي أن يدل على اللامبالاة القاسية إزاء الذين يطلبون المساعدة من المجلس. إن البحث عن العدالة أمر ضروري: وينبغي ألا تكون هناك دولة أو جماعة مسلحة فوق القانون.

قبل شهر واحد، كان يحدونا الأمل في أن نرى تقدما ملموسا في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، يؤدي إلى استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين. وقد انتعش ذلك الأمل من الإعلان عن اجتماعات هامة تعززها جهود دبلوماسية على هامش اجتماعات الجمعية العامة. لكن، للأسف، لم يحدث ذلك. فلم يحرز تقدم في المفاوضات بالسرعة التي كان يأملها المجتمع الدولي. وهذه، للأسف، هي الحقيقة الوحيدة التي يمكن أن نتكلم عنها بشأن هذا النزاع.

إن كوستاريكا ترحب بتراجع العنف في غضون هذه السنة، إلى جانب استرخاء الحالة الأمنية نوعا ما وتزايد مسؤولية قوات الأمن الفلسطينية عن الحفاظ على السلام في الضفة الغربية. وننظر إلى السماح بإدخال مواد البناء إلى غزة ورفع الحواجز أمام الحركة في الضفة الغربية على أنها أمور إيجابية. وننظر بعين الرضا إلى هذه اللفتات والنجاحات. لكننا نأمل ألاّ تكون مجرد سراب يبعث أملا لا أساس له. فالتقدم لن يكون كبيرا إلاّ إذا كانت هناك عملية سياسية تتحرك إلى الأمام باستمرار. ولن تكون زيادة مسؤولية السلطة الفلسطينية عن أمن المدنيين ذات فائدة إلاّ إذا أدت إلى إقامة دولة فلسطينية فورا ضمن حدود معترف بها نتيجة لعملية مفاوضات سياسية دينامية بين الطرفين. ونقدر عاليا لفتات حسن النية، لكنها لن تكون أكثر من لفتات إلاّ إذا أدت إلى تغيير دائم في الموقف تجاه الشركاء في الحوار.

ونعقد أملا كبيراً على الجهود الدبلوماسية القائمة على توافق الآراء المتزايد بخصوص اتباع نهج شامل لحل النزاع. وسبق أن اقترحت كوستاريكا هذا النهج قبل أكثر من ٢٠ شهرا: أي التخلي عن الأسلوب التدريجي واعتماد أسلوب شامل. وندرك أنه إذا كان هناك من نجاح في حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فينبغي أن يتم أيضا تخفيف التوترات في صراعات أخرى في المنطقة لها تأثير سلبي على حل ذلك الصراع. وعلى دول المنطقة أن تظهر أيضا التزامها بالسلام الدائم بالاعتراف بدولة إسرائيل واعتماد سياسات حسن الجوار نحو إسرائيل تقوم على الأمن المتبادل.

وفي هذا الصدد، نحن متفائلون – ومتشجعون – من مساعي إدارة أوباما من خلال مبعوثه الخاص، جورج ميتشل.

لقد انقضت سبعة شهور منذ تشكيل الإدارة الإسرائيلية الحالية. ويبدو أن الساعة قد عادت إلى الوراء. فهناك محاولة لتجاهل الاتفاقات السابقة وتوطيد المكاسب المستندة إلى حجج ماكرة – رغم إدانة المجتمع الدولي بشكل جماعي لهذا السلوك وتحذيره من أن هذا النهج لن يحقق أية نتائج ذات شرعية.

وعلى الطرف الفلسطيني أن يسهم في نجاح التقدم نحو حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويتعين عليه أن يعزز تدابيره للتصدي للتطرف وأن يستجيب للمخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة. والمصالحة الفلسطينية مسألة أخرى معلقة: لا يمكن أن تبقى حماس خارج عملية السلام، وعليها ألاّ تخرب العملية السياسية. وتأمل كوستاريكا أن تؤدي الجهود التي تبذلها مصر إلى وحدة الشعب الفلسطيني والتزام بالحل التفاوضي لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ويستحق قادة السلطة الفلسطينية الحاليون دعمنا، لكن نرى أنه من المهم أن يمنعوا استعمال منطقتهم من قبل الذين يريدون إحباط العملية. ومن الضروري أن تقوم البلدان العربية المعتدلة المجاورة، بصفتها شريكة ملتزمة بالسلام، بمساعدة السلطة الفلسطينية في مساعيها لمنع استخدام الصراع من قبل آخرين في المنطقة كمنطلق لأعمال التطرف وبيانات التحدي الموجهة ضد إسرائيل.

ربما يكون الوقت قد فات لتنفيذ الاتفاقات السابقة. لكنّ هذه الاتفاقات هي الأساس الوحيد لاتفاقات جديدة. ومرة أخرى، يجب علينا أن نشجب استمرار السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، وسياسة الهدم وعمليات الطرد التي تضر بالفلسطينيين في القدس الشرقية. إن هذه الأعمال غير مشروعة وغير مقبولة؛ وهي تؤدي إلى تفاقم التوترات وتشكل عقبة أمام عملية السلام. وقد اعترفت كوستاريكا بفلسطين كدولة منذ سنتين تقريبا، ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يسهم في تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بتعميم هذا الاعتراف وقبول الدولة الفلسطينية كعضو كامل العضوية في هذه المنظمة. وفي حال فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق خلال إطار زمني معقول، فإن أقرب مسارات العمل إلى الحكمة سيكون الاضطلاع بالمسؤولية عن إنشاء الدولة الفلسطينية ومنحها عضوية هذه المنظمة.

ونؤكد مجددا ما يساورنا من مخاوف أعربنا عنها بالفعل فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في غزة ودعوتنا إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، على النحو المحدد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بينما يستعد وفدي لدراسة تقارير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) على مدى الأسابيع المقبلة، للإعراب عن أننا نرى في التفجيرات التي وقعت في طير فيلساي في لبنان يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر انعكاسا لضرورة زيادة بذل الجهود لإخلاء المنطقة جنوب نهر الليطاني من الأسلحة والأفراد المسلحين. ونحث على مراقبة هذه الحالة عن كثب، إلى جانب التحقيقات التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

السيد تياندربيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): ينبغي بالطبع أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية وأن أرحب بالوزير رياض المالكي، وكذلك بالممثلة الدائمة لإسرائيل. ونشكرهما على مساهمتيهما الهامتين في مداولاتنا.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، تستحوذ على أكبر قدر من اهتمامنا. فالسلام والاستقرار في هذه المنطقة هما لب السلام والأمن في العالم. ومن دواعي الأسف أن عام ٢٠٠٩ بدأ تحت أسوأ ظروف ممكنة، بتصاعد أعمال العنف في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والندوب الأليمة التي لا تزال تحملها غزة، وستظل للأسف تحملها لمدة طويلة قادمة. وفي هذا السياق، يتيح قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أساسا مقبولا للخروج من الأزمة، لا يقتضي سوى أن تتواصل الأطراف مع بعضها البعض بنية حسنة. ولسوء الطالع أننا مضطرون للاعتراف بأن هذا

القرار، كالقرارات السابقة، لم ينفذ بعد، وأن الحالة على أرض الواقع ما زالت تشكل مصدرا للقلق الشديد. كما أن من دواعي القلق استمرار إسرائيل في سياستها القائمة على الاستعمار والاستيطان وهدم المنازل. وينطبق هذا أيضا على الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على غزة بالرغم من النداءات التي يوجهها المجتمع الدولي بانتظام في هذا الشأن. ونحث إسرائيل على الإصغاء لهذه النداءات والالتفات لمعاناة النساء والأطفال وجميع المدنيين الأبرياء في غزة، الذين حرموا من الضروريات الأساسية، والسماح بالدخول إلى الإقليم لضمان إعادة إعمار المنطقة وتنميتها الاقتصادية.

وأخيرا، يتمثل جانب آخر مثير للقلق الشديد في الهجمات التي تتعرض لها البلدات الإسرائيلية بانتظام. ونحث حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المتطرفة على وضع حد لهذه الهجمات، وإلا فإنها تغامر بالاستمرار في تبرير الأعمال الانتقامية. ومما يزيد هذه الحالة تعقيدا الخلاف المستمر فيما بين الأشقاء الفلسطينيين.

هذه هي العناصر الرئيسية التي تقوض مصداقية الطرفين الرئيسيين وتستترف الطاقة من جميع جهود ومبادرات السلام. ولا يوجد عجز في الجهود أو المبادرات التي ترمي إلى بث الحياة من جديد في عملية السلام، بما فيها الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية ومصر، التي تعمل دون كلل على تحقيق إعادة الوحدة والمصالحة الفلسطينية. وتؤيد بوركينا فاسو هذه الجهود.

ونود من جديد أن نحث الطرفين على إعطاء الأولوية للحوار والتفاوض، واستبعاد الخيار العسكري، الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة إبعادهما عن آفاق حل نزاعهما. وما زلنا نرى أن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تتيح أفضل إطار ممكن لتحقيق هدفنا المشترك، وهو أن ينعم الشرق الأوسط بالسلام، وأن تقوم فيه دولة فلسطينية تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، في سلام وأمن.

ويجري عقد جلسة المجلس هذه في سياق معين، حيث نشر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان(A/HRC/12/48). وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي مجددا إدانته القوية لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكتب خلال الصراع في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين في غزة. وكانت بوركينا فاسو ترجو دائما أن يسلط الضوء على هذه الانتهاكات لكي يتمكن المجتمع الدولي من تحديد مسؤوليات جميع الأطراف. وكان إنشاء مجلس حقوق الإنسان لبعثة تقصي الحقائق تلبية لتلك الحاجة. وقد تابعت بوركينا فاسو باهتمام شديد أعمال الدورة العادية الثانية عشرة للمجلس ونترقب ما تنتهي إليه مداولاته في إطار الدورة الاستثنائية باهتمام عظيم.

ونحيط علما بالتوصيات التي قدمتها إلى مجلس الأمن بعثة تقصي الحقائق ونحث جميع الأطراف، في هذا الصدد، على القيام بجميع الإجراءات الضرورية لإثبات الحقيقة ومحاكمة المسؤولين.

وتتوق بوركينا فاسو إلى أن ترى مزيدا من تعزيز الاستقرار السياسي في لبنان. وندعو الطبقة السياسية اللبنانية بصفة عامة إلى التوصل لاتفاق، في أسرع وقت ممكن، من شأنه أن يمهد الطريق إلى إقامة حكومة وحدة وطنية وتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وفي الوقت ذاته، نؤكد من جديد ضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية.

ويرحب وفدي بالتقدم الذي تم إحرازه في العلاقات السورية اللبنانية ويتمسك بالأمل في أن يرى الجهود التي تبذل من أجل التقارب بين إسرائيل وسوريا تكلل بالنجاح.

ولـن نمـلّ قـط مـن تكـرار أن الـصراع الإسـرائيلي الفلسطيني هو العقدة المستعصية للحالة في الشرق الأوسط. ولهذا السبب يجب أن نواصل العمل دون كلل من أجل إيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع. ويتوقف على الطرفين ذاتهما أن يبديا مزيدا من الالتزام ومزيدا من الإرادة السياسية المتسمة بالإصرار على حل نزاعهما. ومن واجب مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، وجميع البلدان داخل المنطقة وخارجها، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره، أن تزيد جهودها لمساعدة الطرفين بشكل أفضل على ذلك.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة وعملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب بمشاركة وزير خارجية فلسطين، السيد رياض المالكي، في هذه الجلسة.

ما زالت مسألة إيجاد حل في الشرق الأوسط والتوتر المستمر في تلك المنطقة يشكلان بندا رئيسيا من بنود جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد بين مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا واجتماع المجموعة الرباعية مؤخرا على المستوى الوزاري أن ثمة توافقا عريضا في الآراء داخل المجتمع الدولي بصفة عامة، على النهج الذي يتبع لإيجاد تسوية في الشرق الأوسط. وأعيد من جديد تأكيد الأساس القانوني الدولي لمبادرة السلام، وأهمية مبادرة السلام العربية، ومبدأ الدولتين، وضرورة تجميد النشاط الاستيطاني، بما فيه النمو الطبيعي.

وبما أنه يجري بذل جهود شاملة لاستئناف الاتصال الفلسطيني الإسرائيلي في الوقت الراهن، سيكون من السابق لأوانه بعض الشيء إجراء تقييم نهائي من أي نوع بشأن التسوية الإقليمية في المستقبل. غير أنه يوجد شيء لا يجادل فيه أحد: وهو أن الوقت آخذ في النفاد، وهذا أمر بالغ الخطورة. ويجب أن نستمر في العمل بشكل مكثف لتهيئة الأوضاع الضرورية لاستئناف المفاوضات على جميع المسارات المتاحة، وأولها وأهمها المسار الفلسطيني الإسرائيلي. فلا يمكن إلا عن طريق هذه المفاوضات إيجاد حلول مقبولة لدى الطرفين لجميع المسائل الرئيسية المطلوبة لإيجاد سلام مستدام وعادل في الشرق الأوسط. وهدفنا المشترك هو العمل على بلوغ ذلك بكل الطرق الممكنة.

ونواصل إرسال إشارات واضحة إلى فلسطين وإسرائيل والدول الرائدة الأخرى في المنطقة حول الحاجة إلى ممارسة ضبط النفس والعودة إلى مائدة التفاوض وتجنب اتخاذ خطوات أحادية تستبق الحكم على مفاوضات الوضع النهائي أو تقرر سلفا نتائجها.

وسيكون من المساهمات الهامة في جهود المساعدة في ذلك المضمار مؤتمر موسكو المعني بالشرق الأوسط، الذي نبذل في سبيل الإعداد له وعقده جهودا جادة. وإننا نعتبر ذلك المحفل، الذي حظي بتأييد مجلس الأمن والمجموعة الرباعية ومجموعة الدول الثماني، مسعى مكملا للجهود الرامية إلى نفح روح جديدة في الاتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحلقة هامة في سلسلة عملنا الجماعي لإيجاد تسوية محددة وشاملة في الشرق الأوسط. وسنعلن على الفور، بعد استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التاريخ المحدد لعقد مؤتمر موسكو.

وفي سياق المؤتمر سيتمكن المجتمع الدولي من التدليل على دعمه للعملية والمساعدة على استئناف المفاوضات على المسارات السوري واللبناني والمتعدد الأطراف من عملية التسوية في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، نكرر أننا يجب أن نبني أعمالنا على أساس القانون الدولي الساري، بما في ذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. وينبغي أن تكون حصيلة

عملنا دولة فلسطينية مستقلة متمتعة بمقومات الحياة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ويراودنا القلق من زيادة التوترات في الشرق الأوسط، خاصة في جبل الهيكل في إسرائيل. ولا يسعنا أن نسمح باستغلال المسائل الدينية لتحقيق مآرب سياسية أو لزيادة تفاقم الحالة ومعاناة الناس. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تهتدي بنص وروح الاتفاقات السارية بشأن المواقع الدينية في القدس. وإننا نؤمن بأن النهج الأسلم لحل المشاكل في المدينة يكمن في حلها حصرا في مفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة استنادا إلى أساس القانوني الدولي المشار إليه أعلاه.

ومن المسائل الملحة الأخرى مسألة استعادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اتخذت ولا تزال تتخذ خطوات ملموسة لحسم المسائل ذات الصلة، ومن تلك الخطوات الوساطة من الجانب المصري التي تستحق التقدير والدعم. إن حسم هذه المسألة عنصر هام للتقدم صوب تسوية المسألة الفلسطينية – الإسرائيلية.

وفي سياق الحالة على امتداد الخط الأزرق في الجنوب اللبناني، يتسم احترام جميع الأطراف للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأهمية حاسمة. وإننا نحث كل القوى السياسية اللبنانية على أن تنبذ منطق المجابهة وتوجيه الاتهامات والسعي وراء الأطماع السياسية وأن تتحرك بروح النوايا الحسنة صوب تشكيل مجلس وزراء فعال يمثل مصالح جميع اللبنانيين.

أنتقل الآن إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، الذي ستستمر مناقشته يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. إننا ننظر إلى تلك الوثيقة من منظور الحاجة إلى حسم العناصر الأساسية لعملية السلام الإقليمية، بما في ذلك الامتثال التام من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني للأعراف الدولية في ميداني القانون الدولي وحقوق الإنسان. وإننا نرفض كل تجليات الإرهاب والرد عليها باستخدام القوة المفرطة والرد العشوائي بما يؤدي إلى وقوع وفيات بين المدنيين. وفي ذلك السياق ندين كل انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة أثناء الصراع في غزة.

مؤلفو التقرير أنتجوا تقريرا رائعا جدا بجمعهم الشهادات من الشهود وتوكيد الحقائق. وإن الحقائق والتوصيات المنصوص عليها في التقرير تتطلب مزيدا من النظر المتروي المتوازن. ونحن نؤمن بأن النهج الأفضل يكمن في الاضطلاع بتلك المهمة في إطار القانون الدولي داخل مجلس حقوق الإنسان. ومن الواضح أن التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وحل المسائل المتبقية ذات الصلة بالحالة الإنسانية والاقتصادية الصعبة في غزة تتسم بإلحاحية مساوية، بما في ذلك الحاجة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحرارة بحضور السيد المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، هنا اليوم وأشكره على بيانه. وأعرب عن امتناني أيضا للممثل الدائم لإسرائيل على بيانه وملاحظاته اللطيفة.

الأشهر الثلاثة التي انصرمت منذ آخر مناقشة يجريها المجلس للحالة في الشرق الأوسط شهدت جهودا مكثفة متزايدة لبدء المفاوضات بقصد تحقيق السلام والأمن والعدالة التي يتوق إليها الفلسطينيون والإسرائيليون كثيرا. هدفنا يظل لا الاشتراك في عملية أخرى فحسب، وإنما في مفاوضات مخلصة تنطوي على إمكانيات حقيقية للتوصل إلى حل دائم. وقد أبدى الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة، التزامه

بوضوح عندما خاطب الجمعية العامة، وإننا نواصل تقديم دعمنا التام له ولفريقه ولكل الساعين حقا إلى السلام.

معايير الحل معروفة تماما: دولتان، دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتلاصقة الأطراف ومتمتعة بمقومات الحياة ضمن حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة للدولتين، وتسوية عادلة للاجئين. وتحقيق ذلك الهدف لن يكون سهلا. ويتعين على جميع الجوانب أن تفي بواجباتها والتزاماتها. ويلزمنا أن نرى تجميدا إسرائيليا لبناء المستوطنات؛ ويلزمنا أن نرى استمرار الجهود الفلسطينية بشأن الأمن وبناء المؤسسات؛ وسنرحب بحرارة بالتحركات العربية لتطبيع العلاقات.

تأسيس دولة فلسطينية متمتعة بمقومات الحياة حقا سيشكل مفتاح تأمين تسوية ناجحة. وإن خطة السنتين للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي بدأت في آب/أغسطس، تمثل عزما معقودا على قيام دولة فلسطينية كهذه وبناء المؤسسات اللازمة التي ترتكز عليها تلك الدولة، لا في مستقبل بعيد وإنما في القريب العاجل. وإن الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض يحظيان بدعمنا عندما يعملان في سبيل تنفيذ تلك الرؤية.

الحالة في القدس تنطوي بصورة متزايدة على احتمالات تهديد التقدم الذي نتوق إليه جميعا. لا مجال البتة للأعمال أو الإجراءات المثيرة للعواطف، ليس في القدس في المقام الأول، لأن المتطرفين سيستغلونها. ولقد تابعنا بقلق عظيم حوادث العنف المثيرة للجزع حول جبل الشيخ/الحرم الشريف. ونشعر بقلق عظيم أيضا من استمرار النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية، الذي ليس من شأنه سوى زيادة صعوبة التوصل إلى هدفنا المشترك. يجب على كل الأطراف أن تعمل على استتباب الهدوء وتجنب الاستفزاز.

الحالة في غزة تظل أيضا مصدر قلق لنا. وإن حياة الغزاويين ستزداد مشقة مع اقتراب فصل الشتاء. ورغم العروض المتكررة من المجتمع الدولي، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تعمل على تخفيف القيود على الحدود للسماح بدخول ما يكفي من المعونات الإنسانية الأساسية أو المواد الإنشائية للتعمير. وأكرر دعوتنا للحكومة الإسرائيلية أن تخفف تلك القيود.

وأكرر دعوتنا أيضا لحماس أن تفرج عن جلعاد شاليط دون مزيد من التأخير ودون شروط. وننوه بالدليل الذي قدمته حماس، على شريط فيديو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، مقابل الإفراج عن ٢٠ سجينا، لكن من المرفوض أن يبقى جلعاد شاليط رهن الاحتجاز محروما من إمكانية وصول الصليب الأحمر إليه بعد ثلاث سنوات من احتجازه.

يجب علينا كذلك أن ندرس استنتاجات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. فهي تثير مسائل هامة تبعث على قلق خطير. وإننا نؤمن بأن تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) نفسه لا يعترف اعترافا كافيا بحق إسرائيل في حماية مواطنيها ولا يولي اهتماما كافيا لأعمال حماس.

لكن الشواغل المثارة في التقرير لا يجوز تجاهلها. وهجمات المتمردين الفلسطينيين بإطلاق الصواريخ التي تستهدف المدنيين الأبرياء في جنوب إسرائيل تمثل خرقا للقانون الإنساني الدولي. ومما يستحق الشجب أن تستمر تلك الأعمال. ولا بد لها من أن تتوقف على الفور.

ولإسرائيل الحق في الدفاع عن مواطنيها من هذه الهجمات، ولكنها يجب أن تفعل ذلك وفقا للقانون الدولي. وتقرير غولدستون يتضمن مزاعم خطيرة تتعلق بالتصرف الإسرائيلي خلال عملية الرصاص المصبوب. وثمة أنباء عن حوادث يزعم فيها أن أفرادا من الجنود تصرفوا بطريقة غير قانونية، على سبيل المثال، مزاعم بإطلاق النار على مدنيين،

وبممارسة أساليب إسرائيلية من قبيل استهداف مراكز الشرطة والبنية التحتية.

وتأسف حكومتي لأن إسرائيل لم تتعاون مع البعثة التي افتقدت بالتالي المنظور الإسرائيلي في ما يتعلق بالحوادث قيد البحث، الأمر الذي يعتبر هاما جدا لتحديد قانونية الأعمال التي تم القيام بها. ونلاحظ أن قوة الدفاع الإسرائيلية أجرت وتجري عددا من التحقيقات. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل قائمة. ونحث الحكومة الإسرائيلية على إجراء تحقيقات كاملة وذات مصداقية ونزيهة في المزاعم الواردة في تقرير غولدستون.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة المساءلة إزاء الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أينما حصلت. ونحن نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات في مجلس حقوق الإنسان.

وبالانتقال بإيجاز إلى لبنان، نود القول إننا نرحب بالتحقيق الذي تجريه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية في الانفجار الذي وقع في وقت سابق من الأسبوع في طيرفلسيه. ونؤكد دعوتنا إلى جميع الأطراف أن تنفذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا.

وفي الختام، أريد القول إن هناك قليلا من الشك في أن احتمالات السلام الدائم في الشرق الأوسط قد اختبرت. فردود الفعل على تقرير غولدستون والحوادث في القدس الشرقية، على سبيل المثال، قللت من التفاؤل الحذر الذي ولدته الجهود الدبلوماسية المتزايدة لإعادة إطلاق عملية السلام، بيد أننا نحث الأطراف في المنطقة والمجتمع الدولي عموما على إبقاء وزيادة الزخم صوب إيجاد حل.

إن جميع عمليات السلام تختبرها الأحداث التي تقع. وما يفصل العمليات الناجحة عن العمليات الفاشلة هي الإرادة السياسية للمضي قدما رغم الأحداث أو الانتكاسات.

السيد سكراتيش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكوا على إحاطته الإعلامية المستفيضة عن الحالة في الشرق الأوسط، وأن أرحب في القاعة بوزير خارجية السلطة الفلسطينية، السيد المالكي، والممثلة الدائمة لإسرائيل السفيرة شاليف.

إن كرواتيا تتشاطر الشعور بالإلحاح لكفالة الاستئناف المبكر - والاختتام - للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الرامية إلى الحل القائم على دولتين كجزء رئيسي من السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. وما يحدث الآن خطير، والفشل في المضي قدما يحمل خطر تعميق المأزق القائم.

يسعدنا أن نرى ما ورد في البيانات الصادرة عن اجتماعات رفيعة المستوى انعقدت في نيويورك خلال أيلول/سبتمبر الماضي، بما في ذلك بيان المجموعة الرباعية وبيان الرئيس أوباما رئيس الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة. إن استمرار إدارة الولايات المتحدة والمبعوث الخاص ميتشل في بذل الجهود لإجراء المفاوضات يحظى بدعمنا الكامل. وتعتقد كرواتيا أنه بغية الدفع بعملية السلام إلى الأمام، يتعين على جميع الجهات أن تتحمل مسؤولياتها وتسهم إسهاما مفيدا في تهيئة الظروف المفضية إلى المفاوضات.

وعلى إسرائيل والفلسطينيين أن ينفذوا التزاماتهم وفقا لخارطة الطريق، وبدون شروط مسبقة. ويتعين أن يواصل الفلسطينيون إصلاح أجندتهم، ولا سيما في مجال الأمن. وعلى الدول العربية أن تخطو خطوات مبكرة وملموسة صوب بناء الثقة بروح من مبادرة السلام العربية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمساعدة الأطراف

على تهيئة جو يفضي إلى السلام وكفالة أن تظل جميع الجهود مركزة على هدفنا المشترك ألا وهو تحقيق السلام. ولقد حان الوقت لإزالة العقبات التي تعترض سبيل السلام.

وفي ضوء الجهود الجارية، فإن أعمال الاستفزاز التي تقوض المحاولات لتهيئة جو يفضي إلى إجراء مفاوضات ذات مصداقية تبعث على القلق. وما يشغلنا هي الصدامات التي وقعت في القدس مؤخرا. ونناشد بضبط النفس ونقدر جهود الأمم المتحدة لنزع فتيل التوترات. وندعو كذلك إلى وقف أعمال الاستفزاز الأخرى، بما في ذلك أعمال الهدم والطرد.

ومثلما جاء في دعوات متكررة للمجتمع الدولي، فإن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية عقبة أمام السلام وينبغي وقفها حالا. ومن شأن ذلك أن يشمل مستوطنات النمو الطبيعي، والنقاط الأمامية التي أنشئت منذ عام ٢٠٠١ والتي ينبغي تفكيكها.

وندين الهجمات المتزايدة ضد إسرائيل من قطاع غزة خلال الشهر الماضي. وفي هذه المرحلة الحرجة، يجب عدم السماح باندلاع أعمال عنف أخرى. وتشعر كرواتيا بالتشجيع إزاء الجهود الرامية إلى بناء دولة فلسطين، فضلا عن الاتجاهات الأخيرة في الضفة الغربية حيث أن التحسن الأمني يفتح المجال أمام الانتعاش الاقتصادي كجزء من العمل الأساسي لوجود دولة فلسطينية مستدامة.

ونرحب بإزالة إسرائيل مؤخرا لعدد من حواجز الطرق، ونرحب بمزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه. ونعلم أنه إذا ما استمر التخفيف من القيود المفروضة على الحركة، فإنه لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥ توجد فرصة حقيقية في المستقبل القريب بعكس مسار الاتجاه التراجعي لمستويات عيش الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل السلطة الفلسطينية خطتها الآيلة إلى تمكين ذاتها، بما في ذلك بناء وتعزيز قطاع أمني فعال ومصلح، ومؤسسات عاملة وحكم القانون كركائز لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة.

وفي الوقت نفسه، يجب التأكيد لإسرائيل على أن هذا الهدف ليس مناهضا لمصالحها الأمنية المشروعة، بما في ذلك التصدي لخطر تجدد الهجمات الصاروخية من قطاع غزة.

إن الحالة في غزة هي شغلنا الشاغل المتواصل. ونعتقد أن إيجاد حل دائم لغزة ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من جهود السلام بغية وضع حد للأزمة الإنسانية وأزمة الكرامة الإنسانية التي طال أمدها في غزة. والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يظل يتصف بالأولوية. وتعتقد كرواتيا أن الفتح الدائم للمعابر الخاضعة للمراقبة بالترافق مع اتخاذ ترتيبات الرصد المناسبة أمر رئيسي للإنعاش الإنساني في غزة وإعادة بنائها وإزالة اقتصاد الإنفاق.

ونحن نواصل الدعوة إلى إطلاق جلعاد شاليت الذي كانت رسالته بالفيديو مؤخرا علامة مشجعة، ونؤكد من جديد دعمنا لجهود مصر في سبيل استعادة الوحدة الفلسطينية.

وتحيط كرواتيا علما بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المتعلقة بالصراع في غزة، وهو التقرير الذي يعكف مجلس حقوق الإنسان على دراسته حاليا. وتنظر كرواتيا بجدية إلى المسائل التي تشكل جوهر التقرير، ونحن نحترم الثقة بمجلس حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

في هذه المرحلة، أريد القول إن كرواتيا تعتقد أن من واجب جميع الدول كفالة الاحترام للقانون الإنساني الدولي. فحينما وحيثما تكون هناك انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، يتعين الخضوع للمساءلة الفردية. وهذا ما يشكل الأساس للسلام الدائم. هذا واجب

يقع في الدرجة الأولى على عاتق سلطات الدول ذاتها التي يتعين أن تنفذ عملية محلية ذات مصداقية وتحقق في حالات توجد بشأنها مؤشرات لارتكاب هذه الانتهاكات.

وفي ما يتعلق بلبنان، أود أن أعرب عن قلقنا الخطير إزاء الحوادث التي وقعت في جنوب لبنان مؤخرا، منتهكة بشكل متكرر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ففي الأسبوع الماضي، حدث انفجار آخر في مخزن للأسلحة يبدو أنه يعود لحزب الله. وقبل بضعة أسابيع، أطلقت صواريخ ضد إسرائيل. إننا ندين هذه الأعمال التي، إلى جانب الحوادث الخطيرة التي وقعت في تموز/يوليه، لا تعمل إلا على إبراز ضرورة الإصرار على التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونزع سلاح جميع المجموعات شبه العسكرية في لبنان. ونتشاطر جوانب القلق أيضا إزاء التأخير في تأليف الحكومة اللبنانية الجديدة، ونأمل أن يتم الاتفاق عليها قريبا.

وقبل أن أختتم كلامي، أريد أن أقول بعض كلمات التقدير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي احتفلت في أيلول/سبتمبر من هذا العام بالذكرى السنوية الستين لتأسيسها. وأود أن أشيد بتفاني والتزام الأونروا حيال توفير المساعدة للاجئين الفلسطينيين طوال السنوات الستين الماضية، وغالبا في ظل ظروف صعبة وخطيرة. وستواصل كرواتيا دعم عملها الحيوي والهام.

كذلك، تعتقد كرواتيا أن مصالح كلا الطرفين، المنطقة والمجتمع الدولي عموما، تلبى على أفضل وجه بتنفيذ هدف مشترك وواضح وأساسي: إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل، وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين لأعرب عن الترحيب بالوزير المالكي والسفيرة شاليف في المجلس اليوم، وأشكر وكيل الأمين العام باسكو على ما وافانا به من معلومات مستكملة شاملة.

ومثلما لاحظنا في مشاورات شهرية سابقة بشأن الشرق الأوسط، فإن إحراز تقدم في قضية السلام في الشرق الأوسط من بين أهم الأهداف التي حددها الرئيس أوباما لتجديد مشاركتنا على الصعيد الدولي. وكما قال الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر:

> ”لقد آن الأوان لاستئناف المفاوضات – دون شروط مسبقة – التي تتناول مسائل الوضع الدائم: أي الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين، والحدود، واللاجئين، والقدس. والهدف واضح: إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن: دولة يهودية لإسرائيل، مع توفر الأمن الحقيقي للإسرائيليين كافة؛ ودولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ذات حدود متصلة تُنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وتحقق القدرات الكامنة للشعب الفلسطيني“ (*A/64/PV.3*).

وقد عاد المبعوث الخاص جورج ميتشيل للتو من جولة أخرى في المنطقة، للعمل على تهيئة السياق الملائم للتعجيل باستئناف المفاوضات بين الأطراف وتتويجها بنتيجة ناجحة مبكرة. وأود أن أسلط الضوء على التناقض الواضح بين رؤيتين مختلفتين تماما بشأن سَبِيلَيْ المضي قدما: سبيل إنشاء الدولة وسبيل الصراع.

إن السلطة الفلسطينية والرئيس عباس يقومان بوضع الأساس لإقامة دولة قابلة للحياة ومسؤولة. ويحرزان تقدما مطردا وهاما صوب تحقيق ذلك الهدف. وقد رحبنا برسم

رئيس الوزراء فياض لخطة مفصلة لفترة سنتين لبناء القدرة المؤسسية. ودعمنا نشر أكثر من ٢ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية بعد أن استكملوا تدريبهم في الأردن، وسيجري نشر ٥٠٠ فرد آخرين قريبا.

كما رحبنا بما شهدته الضفة الغربية مؤخرا من ازدياد النشاط الاقتصادي وتحسُّن نوعية الحياة. واتخذت إسرائيل خطوات بنّاءة لتيسير ذلك التقدم. فقد أزالت نقاط تفتيش رئيسية، وخففت الشروط المفروضة في نقاط تفتيش أخرى، وسحبت القوات إلى مشارف أربع مدن. وتنم تلك الخطوات الأولية عن قدرة الإسرائيليين والفلسطينيين على إحراز تقدم عملي من خلال العمل معا على تحقيق الأهداف ذاتها.

غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فإسرائيل يتعين عليها أن تُوقِف النشاط الاستيطاني وتفكك المراكز الاستيطانية المتقدمة. والولايات المتحدة لا تقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية. وينبغي أن تواصل إسرائيل التخفيف من القيود المفروضة على الوصول والحركة، وتيسير النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. ويتعين على الفلسطينيين، من جانبهم، أن يواصلوا بذل الجهود صوب استتباب الأمن وإصلاح مؤسسات الحكم وإنهاء التحريض. ولا بد لجميع الأطراف، بما في ذلك الدول العربية، أن تمضي قدما صوب استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

ثم هناك طريق الصراع. فسلوك حماس لا يزال يقصر عن الوفاء بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية منذ أمد طويل: نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات السابقة بين الطرفين. ففي شهر أيلول/سبتمبر تحديدا، أُطلِق ١٣ صاروخ وقذيفة هاون بشكل عشوائي على مناطق مدنية في إسرائيل انطلاقا من غزة الخاضعة لسيطرة حماس، وشُنَتْ عشرات الهجمات الأخرى على طول الحدود. والهجمات الإرهابية من ذلك القبيل ليست شكلا من أشكال المقاومة. فهي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وكانت سبب الصراع الذي نشب بين إسرائيل وحماس في الشتاء الماضي. ولن يؤدي ذلك السبيل أبدا إلى تحقيق التطلعات الفلسطينية إلى إنشاء دولة مستقلة.

ويكمُن الخطر الآخر على السلم والأمن الدوليين، الذي نلاحظه ببالغ القلق، في استمرار تواجد جماعات مسلحة، بما في ذلك حزب الله، في لبنان. فالعناصر المسلحة وعتادها وأسلحتها في جنوب لبنان تشكل تهديدا مماثلا للذين يعملون بدون كلل من أجل إحلال السلام واستتباب الأمن في ذلك البلد. والانفجار الذي وقع في بلدة طير فلسة، علاوة على الانفجار الذي سبقه في قرية خربة سالم، يدلان على انتهاك آخر متعلق بالأسلحة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق بالغ لنا جميعا. ونتطلع إلى تقرير إدارة عمليات حفظ السلام للحصول على معلومات مفصلة عن هذا الحادث الخطير الذي وقع مؤخرا.

وما زلنا نؤيد بشدة التنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك دعوتهما إلى وضع جميع الأسلحة في لبنان تحت سيطرة الدولة وترسيم حدود لبنان. ويستحق شعب لبنان أن يجني منافع حكومة تمتد خدماتها وسلطتها إلى جميع أنحاء أراضيه.

ولكيلا نبذر بذور صراع آخر، يجب على جميع أعضاء الأمم المتحدة أيضا أن يضطلعوا بمسؤوليتهم لمنع تهريب الأسلحة إلى غزة. كما نواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري عن غيلاد شاليط. وفي الوقت ذاته، ومثلما ندافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لا يمكننا أن نقبل استمرار الأزمة الإنسانية في غزة. ويجب أن يكون لدى

شعب غزة الأمل في مستقبل أفضل، وأن يعرف أن المجتمع الدولي ينصت لشواغله. وندعو إلى إعادة فتح المعابر، مع وضع نظام رصد مناسب للسماح بدخول السلع المشروعة إلى غزة.

وفيما يتعلق بمسألة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/12/48)، فإن الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الواردة فيه ليست أمرا يتطلب إجراء من مجلس الأمن. ولا تزال تساورنا شواغل بالغة إزاء التقرير: أي تركيزه بصورة على إسرائيل غير متوازنة، والنطاق الواسع بشكل مفرط لتوصياته واستنتاجاته القانونية الشاملة. غير أننا نأخذ الادعاءات الواردة في التقرير على محمل الجد. ولدى إسرائيل المؤسسات والقدرة لإجراء تحقيقات جدية بشأن تلك الادعاءات ونحن نشجعها على القيام بذلك. أما حماس فهي لديها تنظيم إرهابي ولا تتوفر القدرة والإرادة لبحث انتهاكات حقوق الإنسان لديها.

وأخيرا، نحث جميع الدول العربية على اتخاذ خطوات في إطار روح مبادرة السلام العربية صوب بناء علاقات مع إسرائيل، بما في ذلك التوقف عن الخطابة الفظّة في المنظمات الدولية وغيرها من المحافل. ويمكن للحكومات العربية أيضا أن تعزز التقدم من خلال دعم السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس سياسيا وماليا، وبالتالي، الإسهام في تحسين الأحوال المعيشية لجميع الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وبالصبر والإصرار، يمكننا أن نساعد جميع الشعوب في المنطقة على بناء مستقبل جديد وأفضل، وتحقيق السلام والاستقرار الذي تستحقه.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ويرحب وفد بلدي بمشاركة وزير خارجية فلسطين والممثلة الدائمة لإسرائيل.

لعلنا نذكر أن المجلس اتّخذ في كانون الثاني/يناير بالإجماع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي شكل فرصة لجميع الأطراف في الشرق الأوسط للمشاركة في إيجاد حل دائم لقضية الشرق الأوسط. وأود أن أؤكد مجددا كامل دعم أوغندا للقرار وأدعو إلى تنفيذه بصورة تامة.

وترحب أوغندا بالبيان الذي أصدرته المجموعة الرباعية في أعقاب الاجتماع الذي عقدته في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك على هامش الجمعية العامة. كما نرحب بأول اجتماع ثلاثي للرئيس أوباما ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس محمود عباس، على هامش الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في أن هذه الاجتماعات ستعطي زخما جديداً لاستئناف عملية المفاوضات الرامية للتوصل إلى حل عادل ودائم على أساس قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع إلى أن نرى خطوات عملية على أرض الواقع باتجاه استئناف المفاوضات. ويشجعنا التزام السلطة الفلسطينية بإعادة بناء مؤسسات الدولة. ونشيد بمصر وغيرها على الدور الذي ما فتئت تؤديه من أجل تعزيز الحوار بين الفلسطينيين. وندعو جميع الفلسطينيين إلى حل خلافاتهم في إطار حوار فلسطيني داخلي لتحقيق الوحدة.

يرحب وفد بلدي بإزالة نقاط التفتيش وحواجز الطرق في الضفة الغربية، ويثني على الاتصالات الوزارية الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية. أما بخصوص غزة فنرحب أيضا بفتح إسرائيل المعابر التجارية، ولكن نأسف لأن الحصار ما زال قائما. لذلك ندعو إلى الرفع الكامل للحصار وتجميد كل النشاط

الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي. كما أننا ندعو إلى وضع حد لتهريب الأسلحة إلى غزة.

ونشعر بالقلق إزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخراً بسبب الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف أي حادث أو تحريض أو استفزاز. كما ندعو إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

وترحب أوغندا بإصدار تقرير غولدستون في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ونلاحظ مع بالغ القلق أن التقرير قد خلص إلى أنه ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال صراعات غزة. نلاحظ أيضا التوصيات الواردة في التقرير والموجهة إلى عدد من هيئات الأمم المتحدة وإسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة والسلطات الفلسطينية والمجتمع الدولي بشأن مختلف المسائل. نلاحظ كذلك أن التقرير قدم رسميا إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر وأنه اتخذ قرارا بإرجاء النظر فيه. ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن قرار تأجيل النظر في التقرير أسفر عن تصاعد التوتر في الأرض الفلسطينية، وإن لم يتوقف ذلك، فقد يتصاعد ويؤثر سلباً على عملية السلام. ولذلك، ترحب أوغندا بقرار مجلس حقوق الإنسان بالتبكير في النظر في هذا التقرير.

وأوغندا تدعو جميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات ملموسة لاستئناف مفاوضات السلام واحترام الاتفاقات والتعهدات السابقة. وستستمر أوغندا في دعم الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط على النحو المتوخى في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

وفيما يتعلق بلبنان، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الحوادث التي ما زالت تقع ومن المرجح أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. كما تعرب تركيا عن تأييدها للبيان الذي ستدلي به السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

نحن نمر مرة أخرى بمرحلة حاسمة الأهمية في الشرق الأوسط. ونؤيد تماما الجهود المبذولة لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط على جميع مساراتها وسنسهم فيها بأي وسيلة ممكنة. لقد أصبح الاتصال الجاد والفعَّال بين الطرفين مسألة ملحة في ظل غياب أي عملية سياسية ناجعة في المنطقة لفترة طويلة.

وفي هذه المرحلة، فإن التمسك بإطار السلام على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية والالتزامات المترتبة على خريطة الطريق هو أمر هام لإجراء مفاوضات جادة. ومع ذلك، نرى أن ثمة تحديين رئيسيين أمام الجهود الحالية. التحدي الأول يتعلق بالمسائل الأساسية. فهناك قاعدة راسخة في عملية السلام في الشرق الأوسط وهي أن القضايا الأساسية، بما في ذلك اللاجئون والقدس، تخضع لمفاوضات الوضع النهائي، وينبغي ألا تقوض بالأفعال الانفرادية. ولذلك، من المهم جداً أن توقف إسرائيل أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلا عن التدابير والإجراءات التي يمكن أن تغير طابع القدس ووضعها.

ومرة أخرى، أظهرت لنا الأحداث الأخيرة التي وقعت في الحرم الشريف وحوله حساسية مدينة القدس وأهميتها. وفي هذا المقام، أود أن أعرب عن قلقنا بشأن التوتر في المدينة والمنطقة الأمر الذي يحمل في طياته بذوراً محتملة

لتسميم الأجواء وتقويض جهود السلام. إن حماية الطابع المقدس للحرم الشريف، وكذلك النسيج الثقافي والديني للقدس مسألة ذات أولوية وأهمية قصوى بالنسبة لتركيا.

ومن هذا المنطلق، ندعو جميع الأطراف، بدءا بإسرائيل إلى التصرف بمسؤولية والامتناع عن أي عمل استفزازي في الوقت الذي تنصب فيه الجهود على تنشيط عملية السلام. إن احترام الأماكن المقدسة هو أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.

ثانيا، ما زال الوضع في غزة يشكل مصدر قلق بالغ لتركيا. وأكدنا مرارا وتكرارا أن الوضع الحالي في غزة أمر غير مقبول. لقد أسفرت الأعمال العدائية في بداية هذا العام عن خسائر فادحة في الأرواح بلغت أكثر من ألف شخص – معظمهم من النساء والأطفال. ومنذ ذلك الحين، يعاني الفلسطينيون في غزة معاناة هائلة ويواجهون المشاق.

إن مرور الوقت في حد ذاته لا يشفي كل الأحزان. وعلى الرغم من العدد الكبير للتعهدات في شرم الشيخ في آذار/مارس الماضي، لم يصل غزة سوى قدر ضئيل من المساعدات والمواد بسبب القيود المفروضة على المعابر.

وعلى الرغم من نداءاتنا المتكررة، لم ينفذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). واليوم، ما زال السكان في غزة يعانون من دون عملية مناسبة لإعادة الإعمار أو النشاط الاجتماعي – الاقتصادي أو المساعدة الإنسانية. وكجزء من هذه الصورة، فإننا نعتبر تقرير بعثة تقصي الحقائق برئاسة القاضي غولدستون وثيقة تلقي الضوء على صراع غزة. والتقرير وثيقة شاملة تتضمن نقاطا وملاحظات وجيهة، وهو يتناول كل الانتهاكات المزعومة.

نعتقد أن هذا التقرير وتوصياته ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد، ويجب أن تأخذ مجراها. وفي هذا الصدد، فإننا ننطلق من المبدأين التاليين: أولا، يجب أن نتمسك بالمساءلة. نحن بحاجة للتأكد من الحقائق واتخاذ الإجراءات وفقا لذلك. ثانيا، نحن بحاجة للعمل باتساق. لقد كان ضمان الاتساق دائما أحد المتطلبات الرئيسية عندما يعالج المجتمع الدولي مثل هذه القضايا.

نتفق أيضا مع الفهم بأنه إذا أجرى الطرفان تحقيقات ذات مصداقية بشأن الانتهاكات على النحو المقترح في التقرير، فإنها ستكون وسيلة ضرورية وهامة لبناء الثقة وستسهم في الجهود المبذولة على الساحة السياسية. ويحدونا أمل صادق في أن توفر النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها هذا التقرير الفرصة لوضع حد للحرمان والظروف المأساوية التي يعاني منها السكان في غزة حاليا.

وأريد أيضا أن أشدد على أهمية الوحدة الفلسطينية. ويحدونا الأمل أن تتمكن المجموعات الفلسطينية من التوصل إلى تفاهم مشترك في أسرع وقت ممكن. هذا أمر هام للوئام الاجتماعي في فلسطين، وكذلك لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونقدِّر تقديرا كبيرا جهود الرئيس عباس لتحقيق هذا الغرض.

وفي موضوع لبنان، وفي أعقاب الزيارات الرفيعة المستوى إلى المنطقة مؤخرا، نعتقد أن حكومة برئاسة السيد الحريري، تضم جميع أجزاء الشعب اللبناني، يمكن تأليفها عاجلا وليس آجلا. ونواصل تيسير المسائل المتعلقة بجوارنا والإسهام فيها.

إن كل إسرائيلي وفلسطيني له الحق في التحرر من الخوف. ومع ذلك، بغية إيجاد مستقبل خال من الخوف ومفعم بالسلام والازدهار، علينا أن نبني الثقة وألاّ نحيد أبدا عن التركيز على تحقيق تسوية عادلة ونزيهة ودائمة. ومن جانبنا، نواصل العمل على تحقيق سلام قابل للحياة وشامل يتعلق بجميع جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد أرود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو، ووزير الخارجية الفلسطيني، السيد مالكي، والممثلة الدائمة لإسرائيل، السيدة شاليف على بياناهم. وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به ممثل السويد الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بداية، أود أن أتناول مسألة لبنان بإيجاز وهي المسألة المدرجة أيضا في جدول أعمال المجلس. إننا نؤيد رئيس الوزراء المكلف، السيد سعد الحريري، ونأمل أن تتشكل حكومة بسرعة. روح الحوار يجب أن تظل سائدة في ما بين الأطراف اللبنانية. وبلدان المنطقة، من جانبها، ينبغي أن تضافر جهودها أيضا لتهيئة مناخ يفضي إلى تشكيل الحكومة.

علاوة على ذلك، من الضروري أن تحترم جميع الأطراف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسنتابع متابعة وثيقة المراجعة التي ستقوم بها الأمانة العامة بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مدى الأشهر المقبلة وفقا للقرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩). ونعرب عن قلقنا إزاء سلسلة الحوادث التي وقعت مؤخرا والتي هي مجرد انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ما يتعلق بموضوع الانفجار الذي وقع في جنوب لبنان يوم الاثنين، نحن بانتظار النتائج التي ستتوصل إليها البعثة المشتركة لتقصي الحقائق المؤلفة من القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتي ينبغي أن تساعد على كشف ظروف الحادث. على أية حال، نبرز دعمنا للتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو الدولة اللبنانية إلى بسط سيادها على كامل الأراضي اللبنانية، بغية عدم دخول السلاح بدون موافقتها.

أنتقل الآن إلى المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. إنني لست الأول هنا لأقول إنه نادرا - ولربما أبدا - ما سيكون هناك توافق كهذا في الآراء بشأن الظروف المحيطة بالسلام: إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة وديمقراطية، تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حسبما ينص عليه قرار هذا المجلس ١٥١٥ (٢٠٠٣). ومع ذلك، يبقى اعتماد طريقة لاتخاذ الخطوات الآيلة إلى تحقيق ذلك الهدف بسرعة. واقترح ثلاث خطوات هامة.

أولا، من الضروري إحراز تقدم على الأرض لمنع الناس من فقد الأمل. وفي ذلك الصدد، ينبغي لإسرائيل أن توقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية أيضا. فهي غير قانونية وعقبة رئيسية أمام السلام. وكما ذكر الرئيس ساركوزي، أن المستوطنات تعرقل احتمالات قيام دولة فلسطينية، ولا تسهم في أمن إسرائيل، وإنما تزيد من تعرضها للخطر.

والاعتبار الهام الثاني هو القدس. فبعد الصدامات التي وقعت في المدينة المقدسة خلال الأيام الماضية، نناشد الطرفين ممارسة ضبط النفس بغية تجنب الخطر الفوري بالتصعيد الذي لا يمكن التنبؤ بعواقبه. ونناشد السلطات الإسرائيلية أن توقف هدم المنازل وأعمال الطرد الأخرى في القدس الشرقية. والحقيقة أن الاستيطان في تلك المدينة له جانب استفزازي خاص. لا يمكن تحقيق السلام بدون القدس التي يجب أن تكون عاصمة كلتا الدولتين، حسبما قال الرئيس ساركوزي في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨.

ويجب إحراز تقدم أيضا في مجالي التنقل والعبور. هذا بالنسبة إلى غزة - وسأعود إلى ذلك - ولكن بالنسبة إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضا. وإزالة السلطات القائمة بالاحتلال للعراقيل أمام التنقل حول عدد من المدن الفلسطينية الكبرى تشكل تطورا إيجابيا ينبغي تحقيقه.

إن جميع التدابير التي تتيح التحرك صوب حياة طبيعية للشعب الفلسطيني ينبغي تشجيعها. ومن شأن هذه التدابير، مع ما لها من آثار إنسانية، أن تتيح للفلسطينيين تحمل مسؤولياتهم عن بناء المؤسسات لدولتهم المقبلة. وينبغي للسلطة الفلسطينية وفقا لذلك أن تواصل جهودها لتعزيز قطاعها الأمني وإقامة حكم القانون أيضا. واستمرار القتال بلا رحمة ضد الإرهاب يجب أن يظل أولوية.

وبالنسبة إلى الحالة في غزة – وهذه نقطتي الثانية – فإن تعزيز وقف إطلاق النار المتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يظل أولوية. لقد وضع هذا القرار الأطر لوقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك إعادة فتح المعابر وتنفيذ الآليات التي تتيح إنهاء الاتجار بالأسلحة. وهذان الشرطان لم يتم الوفاء بهما.

إن الحالة الإنسانية في غزة مدعاة للقلق. ونحن ندعو إلى فتح المعابر فورا، خاصة لإتاحة الوصول إلى السكان المدنيين، ووصول المساعدة الإنسانية، وأيضا استئناف النشاط الاقتصادي. وإلى جانب الشواغل الإنسانية، فإن إغلاق المعابر حاليا يتيح استمرار الوضع القائم للحالة السياسية في غزة. وبموازاة هذه الجهود، نواصل الدعوة إلى إطلاق جلعاد شاليت فورا ومن دون شروط. وأود أن أشكر الوفود التي ذكرت قضية هذا السجين.

وفي ما يخص تقرير غولدستون، فإن المزاعم التي وردت فيه خطيرة. فطوال الصراع في غزة وإطلاق النار من جانب حماس على إسرائيل، أكدت فرنسا مجددا موقفها الثابت: ينبغي احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأمكنة، وفي ظل جميع الظروف ومن جميع أطراف الصراع، لا سيما في غزة وجنوب إسرائيل. ونعتقد أن الأطراف ينبغي أن تدخل في عملية إجراء تحقيق مستقل، بالتماشي مع القواعد الدولية، في مزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان خلال أزمة غزة.

نقطتي الثالثة والأخيرة تتعلق بالمصالحة الفلسطينية ودور الدول المجاورة. ينبغي للفلسطينيين أن يتكلموا بصوت واحد بغية إعادة وضع عملية السلام في مسارها الصحيح. لا يمكن بالتأكيد التوصل إلى اتفاق للسلام بمجرد جزء واحد من الشعب الفلسطيني، كما أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية قابلة للحياة من دون غزة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبدون نبذ العنف وبدون احترام اتفاقات السلام الموقّع عليها. وفي حين أن المفاوضات الآيلة إلى المصالحة بين الفلسطينيين تواجه العديد من التحديات، فإننا نواصل دعم جهود الوساطة المصرية، ونود كذلك أن نشيد إشادة خاصة بتلك الجهود.

إن لدى بلدان المنطقة بطبيعة الحال دورا هاما للاضطلاع به. وسنواصل دعمنا الكامل لمبادرة السلام العربية. وينبغي لهذه المبادرة أن تكون أساسا ضروريا لحل شامل ودائم للحالة في الشرق الأوسط.

ويتعين تشجيع جميع البوادر التي تصدر عن الدول في المنطقة للدلالة على التزامها بإيجاد سلام دائم، بما في ذلك خاصة إقامة علاقات حسن جوار مع إسرائيل. وفي إطار هذا النهج الإقليمي، نرى أيضا أن الوقت قد حان لإحراز تقدم على المسارين السوري واللبناني من عملية السلام. غير أن هذه التطورات لن تسفر عن شيء ما لم تستأنف الأطراف مفاوضاتها الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية نهائية متمشية مع الخطوط العريضة المعلومة بالفعل لنا الآن.

ويتسم هذا الأمر بقدر كبير من الإلحاح، كما أشار الرئيس ساركوزي، بتشديده على الأهمية العاجلة لتسوية هذا الصراع الذي لا يقتصر على المنطقة، بل يعني العالم

بأسره. وقد تصاعدت حالات التوتر في الأيام الأخيرة في الشرق الأوسط، ونشعر جميعا بأن أي شرارة قد تشعل النار بالفعل.

الموقف يتسم بالإلحاح. والمجتمع الدولي ومجلس الأمن لهما دور رئيسي يؤديانه، لأن الحالة في الشرق الأوسط عاجلة وتؤثر علينا جميعا. لذلك نؤيد الجهود التي تبذلها إدارة الولايات المتحدة. وقد أعربت فرنسا والاتحاد الأوروبي من جانبهما عن استعدادهما لدعم وتيسير المفاوضات قدر الضرورة، والنظر في الضمانات اللازمة في أي اتفاق ممكن.

وقد حان الوقت الآن لإحراز تقدم ملموس على الطريق المؤدي إلى تحقيق سلام عادل ومنصف يتم دعمه على أساس مبادرة السلام العربية، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، ويكون متمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستؤدي فرنسا دورها الكامل في هذه العملية.

وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح الرئيس ساركوزي والرئيس مبارك فكرة عقد مؤتمر قمة للسلام ضمن إطار الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، يصاحب استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين، وسيجري تنظيمه بطبيعة الحال بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. ونرحب بوجود وزير خارجية السلطة الوطنية الفلسطينية ونشكره على بيانه. وقد أصغينا أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة إسرائيل.

إن مسألة الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين وإسرائيل، مسألة صعبة يركز عليها مجلس الأمن منذ تأسيس الأمم المتحدة. وبالرغم من الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية دون هوادة للتوصل إلى تسوية لمسألة الشرق الأوسط، فقد بقيت عملية السلام في الشرق الأوسط راكدة وحالة الأمن الإقليمي دون تحسن. وما يثير انزعاج دول المنطقة، بل المجتمع الدولي بصفة عامة، في الوقت الحالي هو الحالة الإنسانية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة.

وعقب صدور تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/12/48)، أصبحت محنة المقيمين في غزة وشقاؤهم من جديد موضوعا لكثير من اهتمام المجتمع الدولي. فبعد مرور تسعة أشهر من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لم ينفذ هذا القرار بعد تنفيذا كاملا وفعالا، ولم يطرأ أي تقدم على إعادة إعمار غزة. وما زال سكان غزة يجدون أنفسهم في حالة صعبة وهي آخذة في التدهور.

وتشكل حالة الفلسطينيين الصعبة في الضفة الغربية لنهر الأردن أيضا أحد دواعي القلق. وتعرب الحكومة الصينية عن عميق قلقها وتعاطفها بشأن محنة الشعب الفلسطيني، واستمرار تفاقمها. ونرجو أن يتناول مجلس الأمن هذه المسألة باهتمام شديد وأن يتخذ خطوات فعلية للعمل على إيجاد تسوية.

والحالة الإنسانية الراهنة في الأراضي العربية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، لا يمكن استمرارها. وينبغي أن يتابعها المجتمع الدولي ومجلس الأمن عن كثب وأن يتخذا من التدابير العملية ما يساعد على وقفها. وينبغي في الوقت الحالي أن يكثف المجتمع الدولي جهوده المبذولة في المجالات الأربعة ذات الأولوية التالية.

أولا، ينبغي أن يحث المجتمع الدولي جميع الأطراف على المتابعة الجدية والشاملة بشأن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وذلك بتحقيق وقف دائم لإطلاق النار

والمحافظة عليه وتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يسبب التوتر أو يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين.

ثانيا، ينبغي أن تستجيب إسرائيل جديا لنداءات المجتمع الدولي بفتح جميع نقاط العبور إلى غزة وضمان إيصال المساعدة الإنسانية ومواد إعادة الإعمار دون عائق إليها، وينبغي أن يحترم المجتمع الدولي على وجه السرعة التزامه بالمساعدة في إعادة إعمار غزة. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تجمد إسرائيل أنشطتها المرتبطة بالمستوطنات والجدار الفاصل.

ثالثا، على جميع الأطراف أن تنبذ استخدام القوة وتكف عن جميع أعمال العنف ضد المدنيين. ونعارض جميع أشكال استخدام القوة ضد المدنيين. واستخدام القوة المفرطة أمر لا يمكن قبوله. ونؤيد مجلس الأمن في إعادة تأكيده بعبارات صريحة عدم التسامح مع جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وتعرض مرتكبيها للمحاكمة عليها. ونناشد جميع الأطراف أن تتقيد بالقانون الإنساني الدولي وتحافظ على التعاون الضروري مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

رابعا، يجب أن تحترم فلسطين وإسرائيل التزاماتهما بموجب خارطة الطريق وأن تدعما نهج التسوية التفاوضية. وينبغي أن تقوم المجموعة الرباعية بدور أكثر نشاطا في الضغط من أجل استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل في وقت مبكر.

ويتسم تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وبعضهم البعض بأقصى درجات الأهمية لحماية المصالح الوطنية لفلسطين واستئناف عملية سلام الشرق الأوسط. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها مصر تحقيقا لتلك الغاية.

إن عملية سلام الشرق الأوسط في الوقت الحاضر تمر بمنعطف حرج. وتحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين هما فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام هو الطريق الوحيد لتسوية مسألة الشرق الأوسط. ونحن نؤيد تحقيق خيار قيام دولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض في مقابل السلام، لضمان تمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولة مستقلة ومتمتعة بمقومات البقاء.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تود النمسا أن تعرب عن شكرها لوكيل الأمين العام لين باسكو على استكماله بشأن أحدث التطورات في الشرق الأوسط. كما نشكر وزير الخارجية الفلسطيني، معالي السيد رياض المالكي، وسعادة الممثلة الدائمة لإسرائيل على بيانيهما ووجودهما هنا اليوم.

وتعرب النمسا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا بد من استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل عاجل. وكانت تلك واحدة من أقوى الرسائل التي تمخضت عنها المناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام. ونهيب بكل من إسرائيل والفلسطينيين أن تزيل العوائق المتبقية أمام المفاوضات بالامتثال لاتفاقاتهما والتزاماتهما السابقة. وكما أشار وزير الخارجية النمساوي مايكل سبندليغر خلال المناقشة العامة وأكد مجددا اليوم في اجتماعه مع وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان في فيينا، فإن حق إسرائيل في الوجود في أمن وسلام وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني أمران لا تعارض بينهما؛ بل على العكس من ذلك كلاهما عنصران لا غنى عنهما من عناصر الحل الشامل والعادل.

وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة الأرجاء ولها مقومات البقاء، تضم الضفة الغربية وغزة، دولة فلسطين التي تعيش في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، هو أمر لا غنى عنه لاستقرار السلام في المنطقة الأوسع نطاقا. وبعد عقود من العنف والعداء، يلزم أن يتحمل الشركاء في المنطقة المسؤوليات الواقعة على كل منهم من أجل التوصل إلى حل يتسم بالمصداقية والاستدامة.

ومن الضروري أن نشهد الوقف الفوري لجميع أعمال تشييد المستوطنات، بما في ذلك التي تنشأ في القدس الشرقية؛ وتفكيك جميع البؤر المتقدمة التي أنشئت منذ عام ٢٠٠١؛ ووضع نهاية لجميع الأنشطة التي قد تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات. وفي ضوء الحوادث الأخيرة حول الأماكن المقدسة في القدس، حوادث سبق أن أشار إليها آخرون في سياق هذه المناقشة، نحث جميع الأطراف على السعي إلى نزع فتيل التوترات بممارسة أعلى درجات ضبط النفس، بالأفعال والأقوال على السواء.

تنفيذ رؤيا دولة فلسطينية يتطلب وحدة المقصد بين أعضاء القيادة الفلسطينية للشعب الفلسطيني والنبذ الجماعي للعنف. إن المصالحة الفلسطينية حيوية. وإننا نحث القيادة الفلسطينية على العمل بيد واحدة للتغلب على الفصل بين الضفة الغربية وغزة، من أجل الحفاظ على فرص الدولة المتمتعة بمقومات الحياة لوطن مستقبلي للشعب الفلسطيني. كما أن تمتع دولة فلسطينية مستقبلية بمقومات الحياة يعتمد أيضا على بذل السلطة الفلسطينية جهودا حثيثة سواء لتقوية مؤسساتها وفرض سيادة القانون تعزيزا لمصالح مواطني دولة فلسطينية مستقبلية، أو استجابة للشواغل الأمنية المشروعة لجارتها إسرائيل.

ونرحب بالخطة الوطنية التي عرضها رئيس الوزراء فياض لبناء المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية على مدار السنتين التاليتين. وستواصل النمسا تقديم المساعدة لإرساء أسس الاقتصاد والبنية التحتية المؤسسية لدولة فلسطينية مستقبلية، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار الجهود الإجمالية للاتحاد الأوروبي. وإن استمرار النشاط الاقتصادي الطبيعي في الضفة الغربية وغزة كلتيهما جوهري لتمويل جهود التمكين الذاتي. وهذا سبب آخر وراء دعوتنا الموجهة إلى إسرائيل لوقف بناء الحاجز العازل على الأراضي المحتلة ولتنفيذ القرارات بإزالة العقبات أمام حرية الحركة والوصول في الضفة الغربية. ويتحتم كذلك فتح إمكانيات الوصول إلى غزة بصورة عاجلة.

اسمحوا لي أن أضيف إن حوادث العنف، مثل إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون عشوائيا على إسرائيل، يجب أن تنتهي فورا وبصورة دائمة، تنفيذا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). إننا نحترم الشواغل الإسرائيلية الأمنية المشروعة حول هذه النقطة. وفي الوقت ذاته، نؤمن كذلك بأن الاستمرار في منع الوصول إلى غزة قد يؤدي إلى نتائج عكسية من وجهة نظر أمنية، لأن هذا يفرض على الناس في غزة أن يعيشوا حياة لا تفي بالشروط الدنيا للكرامة الإنسانية. فالحياة الحافلة باليأس والقنوط والحرمان تشكل أرضية خصبة لنمو المزيد من التطرف.

ولما كان مجلس حقوق الإنسان يعد العدة لإعادة الانعقاد غدا لمناقشة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية، أود أن أدلي بالملاحظات التالية حول تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة من وجهة نظر نمساوية. إعادة بناء الثقة وفرض احترام سيادة القانون، في جميع سياقات الصراع، يتطلبان إجراء تحقيقات شاملة موثوق بها في جميع الادعاءات بارتكاب خروق جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. والتدابير الرامية إلى تأمين الخضوع للمحاسبة تشكّل جزءا أساسيا من نهج شامل لمنع الخروق المستقبلية وتجنب تكرارها

والسعي إلى السلام الدائم والعدالة والحقيقة والمصالحة المستدامة.

تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/12/48) يتضمن ادعاءات بارتكاب جميع الأطراف انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجوم المتعمد على المدنيين. والنمسا تظل ملتزمة بتقييم جدي يجريه مجلس حقوق الإنسان للتقرير وتوصياته، الموجهة إلى إسرائيل والعناصر الفلسطينية الفاعلة. وينبغي أن يعتبر تقرير غولدستون نقطة بداية للتحقيقات الملائمة الموثوق بها في أعمال جميع الأطراف، استنادا إلى المعايير الدولية. وسيتعين على مجلس حقوق الإنسان أن يتخذ قرارا بشأن أعمال المتابعة الملائمة، وإننا نعتقد أنه ينبغي أن يتخذ هذا القرار الهام جدا والحساس على أساس أوسع توافق ممكن في الآراء.

بالنسبة إلى لبنان، يحدونا الأمل أن تتكلل عملية تشكيل حكومة جديدة بالنجاح. وتشعر النمسا بالقلق من التقارير الصادرة عن حادثة طير فلسي في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر. وريثما تُعلَن نتائج التحقيقات التي بدأتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) والقوات المسلحة اللبنانية، نود أن نكرر أهمية الامتثال التام لجميع الأطراف للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا السياق نشجع تشجيعا قويا تعضيد الجهود المبذولة لكفالة أن تبقى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني خالية من الأفراد المسلحين غير المأذون لهم ومن المعدات والأسلحة غير المأذون بها.

ختاما، نود أن نكرر أملنا الوطيد بالنجاح المبكر للجهود الدولية المبذولة لإعادة إطلاق مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وبتحقيق التقدم صوب سلام شامل بين إسرائيل وجميع جيرانها. وإن النمسا مستعدة، سواء بمفردها أو ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، لدعم هذه العملية بهمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبلادي.

أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في شكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفصّلة. ونرحب أيضا بالمشاركة في اجتماع المجلس اليوم لكل من معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين، والممثل الدائم لإسرائيل. ويعلن وفدي تأييده للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد بذل المجتمع الدولي خلال الشهر الماضي جهودا إضافية من أجل استئناف المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد انعكست تلك المساعي الجماعية في سلسلة من الأحداث على شتى الأصعدة ضمن مختلف الأطر أثناء الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك تلك التي عقدت على هامش الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، مثل اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، والأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية، ولجنة جامعة الدول العربية المعنية بمتابعة مبادرة السلام العربية، إضافة إلى الاجتماعات التي عقدت بين قادة الولايات المتحدة وفلسطين وإسرائيل. ويمكننا أن نذكر أيضا أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد واصلت، في ظل ظروف صعبة، بذل جهودها لتقوية الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي وإصلاح القطاع الأمني والمؤسسات الوظيفية لدولة فلسطينية مستقبلية.

لكن عملية السلام تظل تصطدم بتحديات راسخة. ولئن كان قد تحقق تقدم ملموس في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإن التحرشات العسكرية الإسرائيلية وبناء الجدار العازل وتوسيع المستوطنات وحصار غزة لم تتوقف قط، متسببة في حرمان شديد واسع النطاق للسكان المدنيين الفلسطينيين. وإن

الهجمـــات الـــصاروخية المتفرقـــة وضـــعت المـــدنيين في جنوب إسرائيل تحت تهديد متواصل.

ومـن الجـوهري في هـذا الـسياق أن تحـاول جميـع الأطراف المعنية الاضطلاع بواجباتها المتبادلة بموجب خارطة الطريـق ومرجعيـة مدريـد ومبـادرة الـسلام العربيـة وقـرارات المجلس ذات الصلة. ويظل الحوار البناء والمفاوضات السياسية الحل الوحيه الوحيد. وإننا نحث إسرائيل على الوقـف الفـوري للنـشاط الاسـتيطاني غـير القـانوني، وعلـى تفكيـك المواقـع المتقدمة التي بنيت منذ آذار/ مارس ٢٠٠١، وفتح كل المعابر الحدودية، والإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين، وكفالة الوصول غير المعاق للمساعدة الإنسانية. كما نحث الفصائل الفلسطينية على تـدبير أمـور مـصالحها الوطنيـة الطويلـة الأمـد وحل خلافاتها عن طريق المصالحة والعمل المشترك في سبيل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ونلاحـظ مـع عميـق القلـق الاسـتنتاجات الـواردة في التقريـر (A/HRC/12/48) الـذي أعدتـه بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـصي الحقـائق بـشأن النـزاع في غـزة، الـتي أنـشأها مجلـس حقوق الإنسان، على أساس أن إسرائيل قد انتـهكت انتـهاكا جـسيما أثنـاء الـصراع قـانون حقـوق الإنـسان والقـانون الإنـساني الـدولي، ولم تبـد التعـاون المطلـوب مـع البعثـة، وأن الهجمـات بالـصواريخ ومـدافع الهـاون قـد سـببت خـسائر بالأرواح والممتلكات للمجتمعات المحلية في جنوب إسرائيل.

ووفـدي يـؤمن بـأن مـن المـشروع أن يلقـى التقريـر الاهتمـام والنظـر الواجـب مـن وكـالات الأمـم المتحـدة ذات الصلة والأطراف المعنية. ونظرا لطبيعة الحالة الإقليمية الـشديدة التفجـر، ومـن أجـل مـصالح الـسلام والعدالـة، نـود أن نؤكـد علـى أن الحتميـة الأعظـم تكمـن في قيـام كـل الأطـراف المعنيـة بوقـف كـل أعمـال العنـف والتقيـد الـصارم بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقـوق الإنـسان، فـضلا عـن إعطاء الأسبقية العليا لكفالة سلامة وأمن جميع المدنيين ومقـار الهيئات الدبلوماسية والأمم المتحدة وأفرادها.

ونحن نشاطركم القلـق جـراء تـأخير تـشكيل حكومـة جديـدة في لبنـان عقـب الانتخابـات البرلمانيـة الـتي جـرت في حزيران/يونيه الماضي. ونأمل في أن تنتهي المفاوضـات قريبـاً في جـو مـن الاحـترام والحـوار، بغيـة تـشكيل حكومـة جديـدة تمثل مصالح فئات المجتمع اللبناني كافة.

وفي الوقــت نفــسه، نرحــب بــالجهود الــتي تبــذلها السلطات اللبنانية، بالتعاون مع قـوة الأمـم المتحـدة المؤقتـة في لبنـان (يونيفيـل)، لإزالـة التـوتر الـذي نجـم مـؤخراً عـن بعـض الحوادث الأمنية في جنوب لبنان. ونهيب بإسرائيل أن توقـف طلعاتها الجوية فوق الأراضي اللبنانية، وأن تنسحب من الجـزء الـشمالي مـن قريـة الغجـر ومـن المنـاطق المجـاورة شمـال الخـط الأزرق. ونؤكـد دعمنـا لقـوة الأمـم المتحـدة المؤقتـة في لبنـان، وللتطبيق الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأخيرا، فـإن فييـت نـام تقـف علـى أهبـة الاسـتعداد للانـضمام إلى الجهـود الحثيثـة للمجتمـع الـدولي مـن أجـل التوصـــل إلى تـــسوية ســـلمية للـــصراعين الإســـرائيلي - الفلـسطيني، والعـربي - الإسـرائيلي، وصـولا إلى سـلام عـادل وشامل ودائـم في الـشرق الأوسـط. وبتلـك الـروح، سنـستمر في دعـــم مبـــادرة روســـيا لعقـــد مـــؤتمر دولي بـــشأن الـــشرق الأوسط في موسكو قبل نهاية هذا العام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

مـا زال هنـاك عـدد مـن المـتكلمين في قـائمتي لهـذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقـت، أعتـزم، بموافقـة أعـضاء المجلـس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.